نظرات فيما عُدَّ مِن أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن) للنّاقد عباس أبي السّعود

م.د. وسام غالي كاطع
المديرية العامّة لتربية واسط

ملخص البحث:
بعد أن انتشرت العربية في الأصقاع البعيدة عن مواطنها، فشا اللحن، وانحرفت بعض ألسنة العامّة والخاصّة، ولذا انبرى كثير من اللغويين والنقّاد إلى تحقيق هدفٍ سامٍ، هو محاربة ذلك الانحراف والفساد الذي حلّ بلغتهم، وسدّ ثغرات الخلل الذي أصابها، وتصحيح ما شاع فيها من أخطاء لغوية، وتقويم ما اعوجَّ من ألسنتهم، فنتج عن ذلك ثروة لغويّة عظيمة، ساهمت في تنقية اللغة من كثير من التشويهات التي لابستها، غير أنّ فريقًا من هؤلاء تشدّد، أو تعجّل – بدافع الغَيْرَة على اللغة– في تخطئة بعض الصحيح الفصيح، وما يمكن أن يكون له وجه من الصحّة في الاستعمال لو تحقّقوا منه جيّدًا، وتأمّلوا فيه، وجاء تشدّدهم أو تعجّلهم هذا انتصارًا للأفصح من دون الفصيح، أو الأقلّ فصاحة، وذلك مُجافٍ لِما سمحت به اللغة، إذ قال ابن جنّي: "ليس ينبغي أن يُطلَقَ على شيءٍ له وجهٌ مِن العَربيَّة قائمٌ – وإن كان غَيْرُهُ أقوى منه– أنَّهُ غَلَطٌ"(المحتسب: ٢٣٦/١). وانطلاقًا من ذلك تعقبْنا ما جاء في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن) للنّاقد عباس أبي السعود، من تصحيحات لغوية، ورَدَتْ في باب (في بعض أخطاء الخاصّة)، بهدف تصحيح ما خطأه هذا النّاقد، مع أنّ له وجهًا من وجوه الاستعمال الفصيح في اللغة.

الكلمات المفتاحية: الناقد أبو السعود، كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن)، الاستعمالات اللغوية المُصَحَّحَة.

Looks at what was considered specal erros in the book (Suns of Irfan in the Language of the Qur'an)

by the critic Abbas Abi Al -saud

M.D. Wissam Ghali Gatea
General Directorate of Education Wasit
wissamghali79@gmail.com

Abstract

After Arabic language spread in areas far away from its homeland, the melody spread, and some of the public and private languages deviated. So many linguists and critics set out to achieve a supreme goal which is to fight that deviation and corruption that has befallen on their language, to fill the gaps of the defect that afflicted it, to correct the linguistic errors that spread in it, and to adjust what inflected in their languages, which resulted in a great linguistic richness that contributed to purify the language from many distortions that accompanied it. However, a group of these linguists were adamant, or hastened, out of passion over the language, to mistaken some of the correct and eloquent forms, and what can have a side of correctness in its use if they verify it well and thought about it. Their strictness or urgency came as a victory for the most eloquent without the eloquent, or the less eloquent, and that is contrary to what the language allows. As Ibn Jinni said: “Something should not be called a mistake if it has a side of Arabic existing within it, even if other forms are stronger than it” (Al-Muhtasib: 1/236). Based on that, we traced the linguistic corrections that came in the book (Suns of Knowledge in the Language of the Qur’an) by

aspect of eloquent usage within the language.

Key words: the critic Abbas Abu Al-Sa'ud, book (Suns of Knowledge in the Language of the Qur'an), Corrected linguistic usages.

the critic Abbas Abi Al-Sa'ud, which were received in the chapter (On Some of the Errors of Prominent People), with the aim of correcting what this critic erred, even though it has an

المقدمة:

يُعدُّ الأستاذ عباس أبو السعود عالم من علماء اللّغة المحدَثين، وناقد من نقّادها المُحَنَّكين، الذين كان لهم الفضل الكبير في الحفاظ على سلامة اللغة، وتنقيتها من كلّ ما شَابَهَا من فساد وانحراف، سائرين على خُطا أسلافهم من اللغويين والنقّاد القدماء والمتأخرين، التحق بكلية دار العلوم، وتخرّج فيها، وعمل بالتربية والتعليم، وقد كان له باعٌ طويل في اللغة، واهتمام أكبر بمجال التصحيح اللغوي، وإصلاح ما شاع على ألسنة العوامّ والخواصّ من الناس، أثنى عليه بعض العلماء، ومنهم الأستاذ محمود تيمور، الذي قال فيه: "شبّ الأستاذ عباس أبو السعود يروض نفسه على حمل أمانة العلم في جانب من أعزّ جوانبه، وهو اللّغة، فأحسن أداء الأمانة إلى الناشئة تعليمًا وتلقينًا، ثُمَّ واصل عمله يؤدّيها إلى معلميهم تعهدًا وإشرافًا، ولم يقف به حسّه الدقيق نحو هذه الأمانة الغالية عند تلك الحدود، وإنما أبت له نفسه أن يستأثر بما وعي صدره من ضروب المعرفة في فنّه، وما أهدى إليه كدّ السنين الطوال في هذا الفن من تحقيق وإفادة، فوقف على القمة ينفض جعبته التي احتوت نتاج الحرث والبحث، والاستزادة والتقويم، ليهتدي المثقفون بما اهتدى إليه، وهو في هذا يملكه الخلق العلمي المتين، وتتجلى فيه نزعة الاشتراكية الرفيعة، تلك التي تملي على العلماء ألّا يضنّوا بما حصلوا، وألّا ينفردوا بما عرفوا، وأن يلتمسوا إلى نفع الناس بعلمهم كلّ سبيل"(مقدمة أزاهير الفصحى: ٦). له مجموعة من الآثار العلمية المهمّة، التي أثرَت المكتبة العربية، ومنها (أزاهير الفصحى في دقائق اللغة)، و(الفيصل في ألوان الجموع)، و(شموس العرفان بلغة القرآن)، الذي هو محور دراستنا.

ويعدُّ كتابه (شموس العرفان بلغة القرآن) من الكتب المهمّة، التي أسهمت في معالجة قضايا اللحن اللغوي في العصر الحديث، وقد أقامه النّاقد على أربعة أبواب، تتقدّمها مقدّمة بليغة، تدلّ على حذقه وبراعته في اللغة، امتازت بجزالة ألفاظها، وحلاوة معانيها، بينّ فيها أسباب ظهور النقد اللغوي، وهي الأسباب نفسها التي حملته على تأليف هذا الكتاب، وذكر أنّه قصره على إصلاح أخطاء بعض الخاصّة، وأنّه أيّد ما ذهب إليه بالقرآن، والحديث، وما وقع عليه من الآثار الأدبية، التي خلّفها مَن يوثق بهم من الشعراء والكاتبين، ثمّ رفع من شأن كتابه بقوله: "ونشر هذا الكتاب يقرب إلى شداة اللغة والأدب ما لا يمكنهم الوقوف عليه إلّا بعد تنقيب ومعاناة في مراجع اللغة، التي قد تستوعب المادة الواحدة منها الصفحات"(مقدمة شموس العرفان: ٦)، خاتماً تلك المقدمة ببيان رغبته في تحقيق غايته المرجوّة، وهي تحقيق رغبات المنشئين، وتبصيرهم بما ندَّ عن أذهانهم، وفتح أبواب البحث والفحص أمامهم؛ ليسلكوا سبل السداد. وأمّا عن أبواب الكتاب، فقد وسم الباب الأوّل بـ (في أخطاء بعض الخاصّة)، ضمّ طائفة من الألفاظ والتعبيرات، جرت على ألسنة خاصّة الناس، أو أسلات أقلامهم، رأى أبو السعود أنّها لا تساير قوانين الفصحى، وسمّى الباب الثّاني: فيما بين بعض الألفاظ المتقاربة من الفروق، اشتمل على بعض الألفاظ والعبارات، التي تشابهت في المبنى، واختلفت في المعنى، حاول النّاقد التفريق بينها، وإزالة الالتباس على الدارسين، وجعل الباب الثّالث: في بعض ما يؤخذ على مؤلف القاموس وصاحب هامشه وبعض العلماء، ذكر فيه بعض ما أخذه على صاحب القاموس، وعلى الهروينى محقّق هذا المعجم، وعلى بعض العلماء، وأمّا الباب الرّابع، فقد جعله في ألفاظ لها أكثر من معنى بيَدَ أنّ بعض الخاصّة يقصرونها على معانيها المشهورة، ذكر فيه طائفة من الألفاظ التي لها أكثر من معنى، غير أنّ بعض المثقفين يكتفون بمعنى واحدٍ مشهورٍ.

وعلى الرغم ممّا تمتّع به النّاقد عباس أبو السعود من ثقافة لغوية عالية، وشخصيّة نقدية فذّة، وقع فيما وقع فيه غيره من النقّاد، من إصدار بعض الأحكام المتخبّطة، ولذا كانت لنا نظَرَات ومواقف، على بعض ما عدَّه من أخطاء الخاصّة، فقد سلّطنا الضوء على الباب الأوّل من كتابه (شموس العرفان بلغة القرآن)، الذي قصرَه على إصلاح أخطاء بعض الخاصّة، وخصَصْناه بالدراسة؛ لما وجدناه فيه من ألفاظ وأساليب اتّضحَ لنا أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكم فيها، فرماها بالخطأ، وهي صحيحة فصيحة، تسمَحُ بها اللغة، فعَمَدنا إلى إثبات صحّة هذه الألفاظ

والأساليب وفصاحتها؛ لأنّها ممّا تحدّثت به العرب، ولربّما جاءت أحكامه هذه تشدّدًا منه، وانتصارًا للأفصح من دون الفصيح، والأقلّ فصاحة، وعدم مجاراة التطوّر اللغوي، أو لتعجّله (تسرّعه) في إصدار هذه الأحكام قبل استقصائه جميع ما تحدّثت به العرب، ممّا ورد في كتب اللغة، والأدب (شعرًا ونثرًا)، وكتب الحديث، والتفسير، والبلاغة، وغيرها.

وما سجّلناه على النّاقد من مواقف ومآخذ، لن تُقلّل من شأنه، ولا من منزلته العلميّة والنّقدية بين أقرانه المعاصرين، لكن هذا سبيل النهج العلمي ومؤدّاه، فمهما عظمت منزلة المرء، لم يسلَم من الوقوع في الأخطاء والهفوات، وإن كان راسخ القدم، طويل الباع فيما يبحث، والشهرة لا تعني العصمة، ذلك مصداق لقول الشيخ مصطفى الغلاييني: "فالإنسان معرَّضٌ للخطأ والصواب، وما منّا إلّا مَن رَدَّ ورُدَّ عليه"(نظرات في اللغة والأدب: ٢٠١)، وقد صرّح الأستاذ محمود تيمور بأنّ نقد الأستاذ أبي السعود سيكون عرضة للنقّد فيما بعد، وعليه أن يُصبِّر نفسه إزاء ذلك، فقال: "ولا أكتمُ عن الأستاذ المؤلّف أنّه مع شدّة غوصه على الدقائق، وفرط تحرّيه للحقائق، سوف يجد من النقّاد، وبخاصّة فيما يتعلق بتخطئة الشائع من القول خلافًا في الرأي، ينقمُ منه بعضًا، ويرضى عن بعض، فليصبِّر نفسه على ما يستقبل من نقد، كما صبَّرها على ما قدَّم من جهد"(مقدمة أزاهير الفصحى: ٧). وتكمن أهميّة هذا البحث في إضفائه الشرعيّة على الألفاظ والأساليب التي خطّأها أبو السعود، مع أنّ لها وجهًا صحيحًا فصيحًا في اللغة، وهي:

١- أَحْفَاد:

خطّأ النّاقد عباس أبو السعود جمع (حفيد) على (أحفاد)، وهم أبناء الأولاد، وجعل الصواب: حُفَداء؛ لأنّه صفة لمذكر عاقل على وزن (فعيل)، بمعنى (فاعل)، فقال: "ويجمعون الحفيد وهو ولد الولد على أحفاد، فيقولون: لفلان أحفاد كثيرون: وهذا خطأ؛ لأنّ أفعالًا لا يكون جمعًا إلّا لما يطّرد فيه أفعل، كسيف، وحمل، وصلب، وباب، والصواب: أن يجمع على حفداء، ككرماء وظرفاء؛ لأنّ صفة لمذكر عاقل على وزن فعيل بمعنى فاعل"[١]، وذكر أنّ الحافد يُجمع على (حَفَدة)، فقال: "أمّا الحافد فيُجمع على حَفَدة، كساحر وسحرة...ويُجمع أيضًا على حُفَّاد، كقارئ وقُرّاء؛ لأنّه وصف على فاعل، وكذلك يُجمع على حَفَد، بالتحريك، كخادم وخَدَم، وعاس وعَسَس"[٢].

وما أنكره أبو السعود ليس بالبعيد؛ فمجيء (أفعال) جمعًا لـ (فعيل) موجود في اللغة، وإن لم يكن ذلك مطلقًا، وثمّة نظائر لأحفاد، في جمع مفردها بهذا الجمع، ففي التهذيب: "شَرِيكٌ وأَشْرَاكٌ كَمَا قَالُوا: يتيمٌ وأيتامٌ، ونصيرٌ

وأنصارٌ"[٣]، وفي التاج: "قَالَ يُونُس: واحدُ الأَشرارِ رجُلٌ شَرٌّ، مثل: زَنْد وأَزْنَادٍ، قَالَ الأَخْفَشُ: واحدُها شَرِيرٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ ذُو الشَّرِّ مثْل: يتِيم وأَيْتَامٍ"[٥]، وفيه أيضًا: "وأمَّا جَمعُ بَدِيلٍ، فَهُوَ قلَيلٌ، إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامهم فَعِيلٌ وأَفعْالٌ مِن السالِم، إلاَّ أَحْرُفٌ، وَهِي شَرِيفٌ وأَشْرافٌ، ويَتِيمٌ وأَيْتامٌ، وفَنِيقٌ وأَفْناقٌ، وبَدِيلٌ وأَبْدالٌ، قَالَه ابنُ دُرَيْد. قلت: وَكَذَلِكَ شَهِيدٌ وأَشْهادٌ"[٥]، وقال السيوطي: "ليس في كلامهم فَعيل وجمعه أفْعال إلا أحرف من السالم: شريف وأشراف، وفَنيق وأفناق، وبَديل وأبدال، وهم الصالحون، وبَكيم – بمعنى أبكم – وأبكام، ذكره في الجمهرة، وزاد في الصحاح: بريء وأبراء، ومليح وأملاح، ونصير وأنصار، وزاد ابن مكتوم في تذكرته: يتيم وأيتام، وطويّ وأطواء، ونفير وأنفار، وقَمير وأقمار، وشَرير وأشرار، ونَضِيح وأنضاح، وقريّ وأقراء، وكَمِيّ وأكْمَاء، وشَهيد وأَشْهاد، وأصيل وآصال، وأبيل وآبال"[٦].

وقد أجاز مجمع العربية بالقاهرة جمع (حفيد) على (أحفاد)، إذ جاء في قرار لجنة الأصول: "يجري على أقلام الكتّاب قولهم: الأحفاد، بمعنى أبناء الأبناء، وقد عرض بعض النقّاد لذلك فأنكروا هذا الجمع، مستندين إلى أنّ الحفدة هو الجمع المأثور، وترى اللجنة أنّ الحَفَدة إنّما هي جمع حافد، وأنّ الأحفاد جمع لحفيد، وكلا المفردين مأثور في اللغة، وكذلك الجمع حَفَدة، فأمّا الأحفاد، فهو جمع مألوف لـ (حفيد)، استنادًا إلى أنّ صيغة فعيل تُجمع على أفعال، وبناءً على ذلك تقرر اللجنة سلامة استعمال لفظ أحفاد جمعًا لحفيد، وتوضّح أنّ الجمع حفَدَة هو لحافِد"[٧].

وبناءً على ما تقدّم، يمكن تصحيح هذا الجمع اعتمادًا على قرار مجمع اللغة القاهري؛ وكذلك استئناسًا بما ورد عن العرب من نظائر له كثيرة، ولا داعي لمجافاة ما سمحت به اللغة.

٢- أعِرْنَا سَمْعَك:

الإرْعَاء: الاستماع، يُقال: أَرْعِنِي سَمْعَكَ، ورَاعِنِي سمعك، أي: استمع إلى ما أقول، وأرعيته سَمعي، إذا استَمعتُ إليه وأصغيتُ، ففي اللسان: "في اللسان: "وأَرْعِنِي سَمْعَكَ ورَاعِنِي سمعكَ أَي اسْتَمِعْ إِلَيَّ، وأَرْعَى إِلَيْهِ: اسْتَمَع. وأَرْعَيْت فُلانًا سَمْعي إِذَا اسْتَمَعْت إِلَى مَا يقولُ وأَصْغَيْت إِلَيْهِ"[٨].

وقد جاء على ألسنة الكتّاب قولهم: (أَعِرْنِي سَمْعَك) من الإعارَة، لا مِن الإرعاء، فأنكر ذلك الناقد عباس أبو السعود؛ لأنّ السمع لا يُعار، إذ قال: "ويقولون: أعرنا سمعك: يعنون أمره بالإنصات إلى ما يقولون: وهذا خطأ، لأنّ السمع لا يُعار، والفصيح أن يُقال: أرعنا سمعك، أو راعنا سمعك"[٩]، مستندًا إلى قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الّذِيْنَ آمَنُوا لا تَقُولُوا راعِنَا﴾[١٠]، ويبدو أنّه تابع النقّاد القدماء في ذلك، ومنهم ابن الجوزي، إذ قال

في كتابه (تقويم اللسان): "وتقول: أرِعني سمعك، والعامة تقول: أعِرْني سمعك"[١١]، وقال الصفدي أيضًا: "العامة تقول: أعِرْني سمْعَك، والصواب: أرْعِني سَمْعَك"[١٢].

وقد تعقّب صلاح الدين الزعبلاوي قول ابن الجوزي، فصحّح هذا الاستعمال، استنادًا إلى ما جرت به ألسنة كبار الفصحاء، فقال: "وقد مِلتُ أوّل الأمر إلى الأخذ برأي ابن الجوزي، لكنّي عُدْتُ إلى ما دوّنتُه من كلام كبار الفصحاء، فألفيتهم يقولون: أعِرْنِي سَمْعَك، فهذا بديع الزمان الهمذاني، وقد عاش قبل ابن الجوزي بنحو قرنين كاملين، يقول في مقامته الأصفهانية: (فلْيُعِرْنِي سمْعَهُ ساعةً)، ويقول في رسالة له إلى أبي عامر: (فما يُعيرُهم إلّا أُذنًا صمّاء)، وقد تكرّر ذلك منه، والهمذاني متضلّعٌ من اللغة، وله في صناعة الإنشاء نفاذ، بل هو فيها أستاذ، ولذا قلْ: أرْعِني سَمْعَك، وأعِرْنِي سمعَكَ، فكلاهما صحيح"[١٣].

ونرى أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكم في هذه المسألة؛ إذ ثبت صحّة استعمال (أعِرْنِي سَمْعَك) من الإعَارَة في اللغة، فقد صحّح ابن درستويه هذا الاستعمال – على الرغم من تشدّده في اللغة – ورأى أنّه ليس بخطأ في العربية، وأنّ معناه صحيح، إذ قال: "وأما قوله: أرْعِني سمعَك، أي اسمعْ منِّي؛ فإنّ العامة تقول: أعرنِي سمعَك، من العاريّة، وليس ذلك بخطأ في العربية، وإن كان غير ما تستعمله العرب، وله معنى صحيح"[١٤]، يُزاد على ذلك ويعزّزه جريان هذا الاستعمال على ألسنة كبار العلماء والفصحاء، ففي البيان والتبيين: "قال سهيل بن عبد العزيز: من ثقَّل عليك بنفسه، وغمَّك في سؤاله، فأعِره أذنًا صمّاء، وعينًا عمياء"[١٥]، وفي العقد الفريد: "وتُعِير الناسَ أذنًا صمّاء وعينًا عمياء[١٦]، وفيه أيضًا: "دخل على الحجاج سليك بن سلكة، فقال: أصلح الله الأمير، أعرْنِي سمعَك"[١٧]، وفي سحر البلاغة: "أعرْتُه أُذُنًا صمَّاء وهي سميعة، وعينًا عمياء وهي بصيرة"[١٨]، وغيرها من كتب اللغة[١٩].

٣- إنْسَانَة:

منع عباس أبو السعود قولهم: هذه الفتاةُ إنْسانةٌ، ولقينا إنسانةً كريمة الأصل؛ لأنّ (الإنسان) اسم جنس يقع على الذكر والأنثى، فقال: "ويقولون: هذه الفتاة إنسانة، ولقينا إنسانة كريمة الأصل، والفصيح أن يُقال لها إنسان بدون تاء؛ لأنّ هذا من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنّث، كما يقال: هذا خصم، وهذه خصم"[٢٠].

ويمكن تصحيح ما منعه أبو السعود، اعتمادًا على قول ابن السكّيت في إصلاح المنطق: "يُقال للرَّجُلِ: هذا إنسانٌ، وللمرأةِ: هذه إنْسَانةٌ"[٢١]، وتصحيح صاحب التاج لاستعمال كلمة (إنسَانَة)، وعدّها فصيحة، والمناط في الصحّة الاستعمال الفصيح، وإن لم يكن الأفصح، وقد اعتمد الزَّبيدي في

تصحيح هذا الاستعمال على آراء بعض العلماء السابقين له ونُقُولهم، واستشهد ببعض الشعر القديم، فذكر أنّ العرب وإنْ استعملتها قليلًا، لكنّ القلّة لا تقتضي إنكارها، وعدّها عاميّة، إذ قال: "وقولُهم: إنسانَةٌ، بالهاءِ، لُغَةٌ عامِّيّةٌ، كَذَا قَالَه ابْن سِيده، وَقَالَ شيخُنا: بل هِيَ صحيحةٌ وَإِن كَانَت قَلِيلَة، وَنَقله صَاحب هَمْع الهَوامِع والرَّضيُّ فِي شرح الحاجِبِيَّة، وَنَقله الشَّيْخ يس فِي حَوَاشِيه على الأَلفِيَّة عَن الشَّيْخ ابْن هِشَام، فَلَا يُقَال إِنَّها عامِّيّةٌ بعدَ تَصْرِيح هؤلاءِ الأَئِمَّةِ بوُرودِها، وَإِن قَالَ بعضُهم: إِنَّها قليلةٌ، فالقِلَّة عِنْد بعضٍ لَا تَقْتَضِي إنكارَها وأَنَّها عامِّيَّةٌ. انْتهى، فانْظُرْ هَذِه مَعَ قَول ابْن سِيدَه: وَلَا يُقالُ إنسانَةٌ، والعامَّةُ تَقولُه. وسُمِعَ فِي شِعر بعض المُوَلَّدينَ، قيل: هُوَ أَبو مَنصور الثَّعالبيُّ صاحبُ اليتيمَة...إنسانَةٌ فَتَّانَةٌ بَدرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجِلْ[٢٢]...وقد وردَ في أشعار العرب قليلًا، قال كامل الثقفيُّ:

إنْسانَةُ الحَيِّ أمْ أَدْمَانَةُ السَّمُرِ
بالنِّهْيِ رَقَّصَها لَحْنٌ من الوَتَرِ[٢٣]

قَالَ: وَحكى الصَّفَدِيُّ، فِي شرح لامِيَّة العَجَم، أَن ابنَ المُستكْفي اجْتَمَع بالمُتَنَبِّي بِمصْر، وروَى عَنهُ قولَه:

لاعَبْتُ بالخاتَمِ إنْسانَةً
كمِثْلِ بَدْرٍ فِي الدُّجَى النَّاجِمِ[٢٤]

... والإنسانُ لَهُ خَمسةُ مَعانٍ: أَحَدُها الأُنْمُلَةُ، قَالَه أَبو الهَيْثَم، وأَنشدَ:

تَمْرِي بإنسانِها إنسانَ مُقْلَتِها
إنسانَةٌ فِي سَوادِ اللَّيْل عُطْبُولُ[٢٥]"[٢٦].

ولصلاح الدين الزعبلاوي توجيه يُستأنسُ به في هذه المسألة، إذ ذكر أنّ الاسم إذا انتقل من الاسمية إلى الوصفية، جاز تأنيثه؛ ولأنّ كلمة (إنسان) استُعملت وصفًا جاز تأنيثها، فقال: "لا شكّ أن الأصل في الأسماء الجامدة ألّا تؤنّث تأنيث الصفات المشتقّة؛ لأنّ الاسم يقع على الذكر والأنثى، ولكن قد يُلجِئك الاستعمال أن تقول: خالدٌ إنسان، فتُوقع الإنسان موقع الصفة المشتقّة، وتعني بهذا أنّه يتصف بما يجدر أن يتّسمَ به كلُّ إنسانٍ من مروءةٍ وشهامةٍ ونبلٍ، وقد قال العرب: خالد أسدٌ، فعنوا: أنّه كالأسد شدّة وجُرأة"[٢٧]، وأردف: "فيدفعك كلُّ هذا إلى أن تقول: سعاد إنسانة، فتصف بالجامد كما وصفوا، وتعني بذلك أنّها تتصف حقًّا بما يُتَصَوَّر أن تنطوي عليه كلّ إمرأةٍ من حنانٍ وعطفٍ ونبلٍ، ولهذا وجه من العربية قائم"[٢٨]. وقد أجاز محمد العدناني أيضًا هذا الاستعمال، استنادًا إلى ما ذكره صاحب التاج، فقال: "وأنا من رأي صاحب التاج، من حيث جواز استعمال كلمة إنْسانة؛ لأنّني أُحِبُّ القياس، ولا أميلُ إلى الشذوذ"[٢٩]، وعليه فكلمة (إنْسانة) صحيحة فصيحة، وإنّ

تخطئتها تُعدُّ تشدّدًا لا مُبرَّرَ له، فهي وإنْ كانت قليلة، لكن القلّة لا تعني الخطأ.

٤- تَجَوَّلَ:

منع الأستاذ أسعد داغر قول الكتّاب: تجوَّلَ الرّجلُ في البلاد، وجعل صوابه (جالَ)؛ لاقتصار المعجمات على ذكر الصيغة الثانية، ففي الصحاح: "جالَ يَجولُ جَوْلًا وجَوَلانًا، وكذلك اجْتالَ وانْجالَ"[٣٠]، قال داغر: "ويقولون أخذ يتجوّل في قُراها، ولمكاتبنا المتجوّل، وفي كتب اللغة: جوَّل الرجل في البلاد تجوالًا، ولم يُسمع تجويلًا: طوَّف، فالصواب أن يُقال: يُجوِّل، ومُجوِّل؛ لأنّ تجوَّل لم يُنقل عن العرب"[٣١]، وتابعه في ذلك عباس أبو السعود قائلًا: "ويقولون: هذا الرّجل يتجوّل في شوارع المدينة تجوّلًا، وتعوّدنا أن نبتاع صحيفة الأهرام من بائع مُتَجوِّل، وكلا التعبيرين خطأ، إذ لم يرد في اللغة لفظ التجوّل ولا ما اشتُقَّ منه، والفصيح أن يُقال: جالَ الرّجلُ يجولُ، من باب قال جوْلًا، وجَوَلَانًا أيضًا، وابتعنا الصحيفة من بائع جائل، أو جوّال بصيغة المبالغة، أو جوّالة بتأكيد المبالغة، وهو جوّالة جوّابة"[٣٢]، وشايعهم مصطفى جواد[٣٣].

على حين استدرك صبحي البصام على مصطفى جواد إنكاره لكلمة (المُتَجوِّل)، مستندًا إلى ورودها في كلام علماء اللغة والأدب، فقال: "المتجوِّل صحيح، وهو مشتقّ من (تجوّل)، الدال على تكرار حدوث الفعل، وقد استعمل المرزوقي مصدره في شرح ديوان الحماسة، قال: ونستغني عن السعي والتجوّل معه، فتريح نفسك من الحلّ والترحال في طلبه..."[٣٤]، وإلى ذلك ذهب أيضًا مجيد الزاملي في استدراكه على أسعد داغر[٣٥].

وقد بحث صلاح الدين الزعبلاوي هذه المسألة فأجاز استعمال الفعل (تَجَوَّل) وما اشتقّ منه، ذاكرًا أنّ نصوص اللغة ليست في المعجمات فقط، وإنّما في دواوين الشعر والأحاديث وكتب الأدب وغيرها، وأنَّ (تجوّل) جارٍ في كلام الفصحاء، إذ قال: "إنّ نصوص اللغة ليست في المعاجم وحدها، بل هي في دواوين الشعر والأحاديث والأمثال وكتب الأدب وسواها أيضًا، وقد تبين بالبحث أنّ (تجول) جارٍ في كلام الفصحاء، من ذلك قول المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: (وتستغني عن السعي والتجوّل معه، فتُريح نفسك من الحِلِّ والتّرْحال في طلبه)، وإذا ثبت (التجوّل) فقد ثبت فِعْلُه (تجَوَّل) واسم الفاعل منه (مُتَجَوِّل)"[٣٦]، وقد بيّن أنّ المعنى الذي في (تجوَّل) لا يُعبَّر عنه بـ (جال)، أو(جوّل)؛ فهو يدلّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، إذ قال: "قولك: (تجوّل) يدلُّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، نحو: تعلَّم وتربَّى وتأدَّب وتمشّى وتنقّل وترقّبَ وتمهّلَ، وهو معنىً لا يُعَبِّر عنه (جال) ولا (جوّل)

بتشديد الواو، فهذا يدلّ على التكثير"[٣٧]، ثمّ ذكر أنّ استعمال (جوّال) أو (جوّالة) لا يُغني عن (المُتجوِّل)، فالمُتجوِّل "هو الذي يطوف متحرِّكًا متنقلًا ساعة بعد ساعة، أمّا (الجوّال) أو (الجوّالة) فهو الكثير الجولان، ففي الأساس: (وجوّل في البلاد، وطوّف، وهو جوّالة جوّابة)، أي: كثير التجْوَال والتطْواف، فقولك: (البائع المتجوِّل) هو الصحيح، وهو أدلُّ على المعنى المقصود من قولك: (البائعُ الجوَّال)"[٣٨].

وما ذهب إليه البصام والزعبلاوي والزاملي أولى بالقبول؛ فقولك: (تَجَوّلَ) يدلّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، وهو معنى لا يُعبِّر عنه (جال)، ولا (جوَّلَ)؛ لأنّ (تَجوّلَ) يدلّ على التكثير، وإنّ صيغة (تَفَعَّل) قياسيّة في (فَعَّل) للدلالة على التكثير، وإن إهمال المعجمات لـ (تَجوّلَ) لا يمنع من جوازه، جاء في قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة: "يقولون: تجوّل في البلاد وبائع متجوّل، ولم تذكر المعاجم تجوّل في هذا المعنى، بل تقول: جال في البلاد وجوّل وانجال واجتال: إذا طاف فيها، على إنّ إهمال المعاجم له لا يمنع من جوازه على أن يكون (تجوّل) بمعنى (جال) أو أكثر من الجولان، تفعّل قد يجيء بمعنى (فعل) نحو (تظلّمَ) بمعنى ظَلَمَ و(تهيّب) بمعنى هاب، على ما ذكره سيبويه وجرى عليه الأئمّة، كأبي حيّان والسيوطي"[٣٩]، وعليه يصحّ قولك: (تَجوّل الرّجلُ في البلاد)، و(ابتعنا الصحيفة من بائع مُتَجوِّل)، كما يصحّ قولك: (جالَ الرّجلُ في البلاد أو جوَّل فيها)، و(ابتعنا الصحيفة من بائع جائل أو جَوَّالة).

٥- حَوَّرَ – التَّحْوِيْر:

التَّحْوِير: التَّبْييض، تقول: حوَّرْتُ الثّياب تحويرًا، أي: بيّضْتُها، ففي المصباح: "وَحَوَّرْتُ الثِّيَابَ تَحْوِيرًا بَيَّضْتُهَا وَقِيلَ لِأَصْحَابِ عِيسَى – عَلَيْهِ السَّلَامُ – حَوَارِيُّونَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُحَوِّرُونَ الثِّيَابَ أَيْ يُبَيِّضُونَهَا...وَاحْوَرَّ الشَّيْءُ ابْيَضَّ وَزْنًا وَمَعْنًى"[٤٠]، وقد تقيّد أكثر النقّاد بهذا المعنى، ولم يتجاوزوه، ولذا خطأوا قول الكتّاب: حوّرَ فلانٌ الكلام، بمعنى: بدَّله وهذَّبَه وغيّره على نحوٍ ما، قال الشيخ اليازجي: "فمن تلك الألفاظ لفظة (التحوير)، التي لم يبقَ كاتب جريدةٍ، ولا مؤلّف كتاب إلّا وردت في كلامه مئات من المرار، يريدون بها معنى التنقيح، والتعديل، والتهذيب، وما جرى هذا المجرى، وذلك في الكلام على الشروط والمعاهادات والأحكام وأشباهها، ولم ترِدّ هذه اللفظة في شيء من كتب اللغة بمعنى من هذه المعاني، إنّما التحوير في اللغة بمعنى التبييض"[٤١]، وتابعه في ذلك بعض النقّاد[٤٢]، وإلى ذلك ذهب أبو السعود أيضًا، إذ قال: "ويقولون: حوّر فلانٌ الكلام، أو حوّر فيه تحويرًا، يعنون أنّه بدّله وهذّبه على نحو ما: وهذا

خطأ، إذ إنّه لا يستعمل التحوير إلّا في التبييض، تقول: حوّرت الثّياب إذا بيضتها؛ ومنه قيل لأصحاب عيسى عليه السلام: الحواريون...وذلك لأنّهم كانوا قصّارين، تقول قصرت الثّوب قصرًا إذا بيضته، والفاعل قصّار ومثله قصّرته تقصيرًا، وامرأة حُوارية بالضمّ، إذا كانت بيضاء"(٤٣).

نقول: ما خطّأه أبو السعود ومَنْ سبَقَهُ ليس هو إلّا تشدّد في قبول التطور والتجديد في معاني المفردات، وتضييق لدلالتها؛ تمسكًا بحَرْفيّة ما ورد في المعجمات، ويمكن تصحيح ذلك من وجهين: الوجه الأوّل بالاستناد إلى إجازة مجمع اللغة العربية في القاهرة للفظتي (حوَّرَ)، و(التحوير) بمعناهما الشائع، إذ جاء في قرار اللجنة: "درست اللجنة كلمة (التحوير) بمعنى التغيير في الشيء، والتعديل فيه، وترى إجازتها بصيغتها لما في لسان العرب من قولهم: حار الشيء يحور إذا تغيّر من حال إلى حال، على أساس تضعيف عين الفعل للتعدية – وقد قاسه المجمع – فيقال: حوَّر الشيء تحويرًا غيّر فيه، وعدّل، وبذلك يكون استعمال كلمة التحوير بمعنى التغيير في الشيء، والتعديل فيه استعمالًا سائغًا"(٤٤).

وأمّا الوجه الثّاني فبالاستناد إلى ما ورد للفعل (حوّر) من معانٍ تدلُّ على التغيير، والانتقال من حال إلى حال، ففي اللسان: "الحَوْرُ: الرُّجُوعُ عَنِ الشَّيْءِ وإِلى الشَّيْءِ، حارَ إِلى الشَّيْءِ وَعَنْهُ حَوْرًا ومَحارًا ومَحارَةً وحُؤُورًا: رَجَعَ عَنْهُ وإِليه...وَكُلُّ شَيْءٍ تَغَيَّرَ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ، فَقَدْ حارَ يَحُور حَوْرًا...والحَوْرُ: النُّقْصَانُ بَعْدَ الزِّيَادَةِ لأَنه رُجُوعٌ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ...ابْنُ الأَعرابي: فُلَانٌ حَوْرٌ فِي مَحارَةٍ؛ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُهُ بِفَتْحِ الْحَاءِ، يُضْرَبُ مَثَلًا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ أَو كَانَ صَالِحًا فَفَسَدَ...وَهُمْ يَتَحاوَرُون أَي يَتَرَاجَعُونَ الْكَلَامَ. والمُحاوَرَةُ: مُرَاجَعَةُ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ فِي الْمُخَاطَبَةِ...والتَّحْوير: التبييض...وأَصل التَّحْوِيرِ فِي اللُّغَةِ مِنْ حارَ يَحُورُ، وَهُوَ الرُّجُوعُ. والتَّحْوِيرُ: التَّرْجِيعُ...وَإِنَّمَا سُمُّوا حواريّين لأَنهم كَانُوا يَغْسلون الثِّيَاب، أي: يُحَوِّرُونَها...وَقَدْ حُوِّرَ الدقيقُ وحَوَّرْتُه فاحْوَرَّ أَي ابْيَضَّ، وَعَجِينٌ مُحَوَّر، وَهُوَ الَّذِي مُسِحَ وَجْهُهُ بِالْمَاءِ حَتَّى صَفَا...وحَوَّرَ الخُبْزَةَ تَحْوِيرًا: هَيَّأَها وأَدارها لِيَضَعَهَا فِي المَلَّةِ...الحَوْراءُ: كَيَّةٌ مُدَوَّرَةٌ، وَهِيَ مِنْ حارَ يَحُورُ إِذا رَجَعَ. وحَوَّرَه: كَوَاهُ كَيَّةً فأَدارها...وَالْحَائِرُ: الرَّاجِعُ مِنْ حَالٍ كَانَ عَلَيْهَا إِلى حَالٍ دُونَهَا...وَيُقَالُ: حَوَّرَ اللَّهُ فُلَانًا أَي خَيَّبَهُ ورَجَعَهُ إِلى النَّقْصِ"(٤٥). وقد نصّ المعجم الوسيط على الدلالة الجديدة لـ (حَوَّر)، وعدَّها مُحْدَثة، إذ جاء فيه: "وَيُقَال حَوَّرَ الله فلَانا خيَّبَهُ ورجَّعَهُ إِلَى النَّقْص وحَوَّرَ فلَانٌ الْكَلَام غَيَّره (محدثة)"(٤٦).

ويمكن قبول الدلالة المُحْدَثَة استنادًا إلى المجاز (الاستعارة)، وهذا ما ذهب إليه

الكرملي، إذ عاب على الشيخ اليازجي تخطئة هذا الاستعمال، فقال: "أنكر حضرة الشيخ الشيخ على الكتّاب استعمال كلمة (حوّر) بمعنى: نقّحَ وعدّل وهذَّبَ، قلتُ: لا يحقُّ له هذا الإنكار؛ لأنّ هذا التعبير من باب الاستعارة، وباب الاستعارة والكناية والمجاز وما ضاهاها واسع المدخل والمجال، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُضيّقه، ولا أن يُغلقه على المتأخرين، ولم يُصرّح الأوّلون بإغلاقه أو بانغلاقه بعدهم، أو بعد حين، فلماذا نقيّد نفوسنا بقيود تضرُّ ولا تنفع، وإن كان من تقدَّمنا قال: غسلَ الكلامَ، فلِمَ لا نقول نحن: حَوَّره، والاستعارة واحدة، والمعنى تقريبًا واحد، أمّا غسلَ الكلامَ فقد جاءت في المزهر للسيوطي العلامة الشهير واللغوي الذي لا يُجارَى، وذلك في الصفحة (٢)، قال عن نفسه: وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاث مئة كتاب سوى ما غسَلْتُهُ ورجعْتُ عنه"[٤٧].

وبناء على ما تقدّم يصحّ أن يُقال: حوَّرَ فلانٌ في كلامه، بمعنى (غَيَّر)، قياسًا على ما جاء لـ (حوَّر) من معاني التغيير، وإذا كان القدماء لم يذكروا تحوير الكلام، فإنّهم أشاروا إلى تحوير غيره، ولا بأس أنْ يُعدَّ مجازًا، أو مُحْدَثًا، أو مجمعيًا، ما دامت المادة اللغوية تحمل هذا المعنى، ويقتضيه التفنّن في التعبير[٤٨].

٦- سَائِر:

خطّأ أبو السعود استعمال كلمة (سائر) بمعنى الجميع، وقصر دلالتها على الباقي، قليلًا كان أو كثيرًا، فقال: "ويقولون: عاد سائر الحجاج، ونجح سائر الطلاب: يعنون جميع الحجاج، وجميع الطلاب، والصواب: أنّ كلمة سائر معناها الباقي، قليلًا كان أو كثيرًا، وتستعمل غالبًا للباقي الكثير"[٤٩]، وقد استدلَّ على صحّة ما ذهب إليه بقول النبيّ (ﷺ) لغيْلان حين أسلمَ وعنده عشر نسوة: " اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ"[٥٠]، وما أنشده سيبويه:

تَرَى الثّورَ فيها مُدخل الظلّ رَأسَه

وسَائِره بَادٍ إلى الشَّمْسِ أجْمَعُ [٥١]

ويبدو أنّ أبا السعود سار على ما سار عليه بعض النقّاد القدماء، إذ زعم الحريري أنّ ذلك من الأوهام الفاضحة، والأغلاط الواضحة، فقال: "فَمن أوهامهم الفاضحة، وأغلاطهم الْوَاضِحَة أَنهم يَقُولُونَ: قدم سَائِر الْحَاج، وَاسْتَوْفى سَائِر الْخراج، فيستعملون سائرًا بِمَعْنى الْجَمِيع، وَهُوَ فِي كَلَام الْعَرَب بِمَعْنى الْبَاقِي، وَمِنْه قيل لما يبْقى فِي الْإِنَاء: سُؤْر"[٥٢]، مستدلًّا أيضًا بقول النبيّ (ﷺ)، وما أنشده سيبويه، المذكورين آنفًا، وتابعه في ذلك ابن هشام اللخمي[٥٣]، والصفدي[٥٤].

وقد رفض ابن الحنبلي ما ذهب إليه الحريري، مستندًا إلى ما ذكره ابن برّي من

شواهد كثيرة، وردت في مصنفات اللغة، تدلّ على مجيء كلمة (سائر) بمعنى الجميع، فقال: "وتعقَّبه العلّامة أبو محمد عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المقدسيّ فيما كتَبَ بخطِّهِ على هذا الكتاب، فأنشدَ شواهدَ كثيرةً تدلّ على مجيء (سائر) بمعنى الجميع، كما جاء بمعنى الباقي"(٥٥).

وفنّد الدكتور مجيد الزاملي أيضًا ما ذهب إليه الحريري ومَن تبعِه، وعدّه وهمًا منهم، وصحّح استعمال (سائر) بمعنى الجميع؛ مستندًا إلى ورود ذلك في كتب اللغة(٥٦)، ومنها الصحاح، إذ جاء فيه: "وسائِرُ النَّاسِ جمِيعُهم"(٥٧)، وفي حواشي ابن برّي: "قال ابن دريد في بعض أماليه: سائِرُ الشّيءِ يقع على مُعظمِه وجُلِّه ولا يستغرقُهُ، ألا تراهم يقولون: جاءني سائِرُ بني فلان، أي جُلُّهم ومعظمُهم، ولك سائِرُ المالِ أي معْظمُهُ"(٥٨)، وفي اللسان: "وسائِرُ النَّاسِ: جَمِيعُهم. وسارُ الشَّيْءِ: لُغَةٌ فِي سَائِرِه"(٥٩).

وقد لخّص صاحب التاج ما انتهى إليه الخلاف حول دلالة (سائر) من خلال قولين: قول بمعنى (باقٍ)، وقول بمعنى (الجميع)، إذ قال: "أَنّ فِي السّائر قَوْلَيْنِ: الأَوّل وَهُوَ قَول الْجُمْهُور من أَئمّة اللُّغَة وأَرباب الاشتقاق أنّه بمعنَى الباقِي، وَلَا نِزاعَ فِيهِ بَينهم، واشتقاقُه من السُّؤْر وَهُوَ البَقِيّة، وَالثَّانِي أَنه بمعنَى الجَمِيع، وَقد أَثبتَه جماعةٌ وصَوَّبوه، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الجوهريّ والجواليقيّ، وحقَّقه ابْن بَرِّيّ فِي حَوَاشِي الدُّرَّة، وأَنشد عَلَيْهِ شَواهِدَ كَثِيرَة وأَدِلَّة ظاهِرَةً، وانتَصر لَهُم الشيخُ النَّوَوِيّ فِي مواضِعَ من مُصنَّفاته، وسَبَقَهم إِمامُ العربيّة أَبو عَلِيَ الفارِسِيّ، ونقلَه بعضٌ عَن تلميذِه ابنِ جِنِّي"(٦٠).

وذكر محمد العدناني أنّ "اللسان، والمحيط، والتاج، ومدّ القاموس، ومتن اللغة تجيز إطلاق كلمة سائر على الباقي، وعلى الجميع، ويُكثر التّاج من الأمثلة المنظومة والمنثورة، التي تُثبت أنّ قولنا: سائر النّاس، قد يعني جميعَهم، أو بقيّتَهم، أو جُلَّهم (مُعظمهم)"(٦١).

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ كلمة (سائر)، يمكن أن تأتي بمعنى الجميع، مثلما تأتي بمعنى الباقي، والسياق هو مَنْ يُحدِّد المعنى المُراد منها.

٧- التَّعَازِي – التَّهَانِي:

العَزَاء: الصَّبر، والتَّعَزّي: التَّصبّر، والتَّعْزِيَة: التَّأْسِيَة لِمَنْ يُصَاب بِمَن يَعِزُّ عليه، وهو أَنْ يُقال لَهُ: تَعَزَّ بِعَزَاءِ الله، وعزاء الله هو أن تقول: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، ففي التهذيب: "وَتقول عَزَّيْتُ فلَانًا أعزّيه تَعْزِيَةً، أَي أسّيْتُه، وَضربت لَهُ الأُسَى، وأَمَرْتُه بالْعَزَاء فتعزَّى تعزّيًا أَي تصبَّر تصبّرًا. والعَزَاء: الصَّبْر نَفسه عَن كل مَا فقدت"(٦٢)، والتَّهْنِئَة خلاف التعزية، جاء في اللسان: "والتَّهْنِئَةُ: خِلَافُ التَّعْزِية. يُقَالُ: هَنَأَهُ بالأَمْرِ وَالْوِلَايَةِ هَنْأً وهَنَّأَه تَهْنِئَةً وتَهْنِينًا إِذَا قُلْتَ لَهُ ليَهْنِئْكَ"(٦٣).

وقد شاع على ألسنة الكتّاب قولهم: التَّهَانِي، في جمع (تَهْنِئَة)، والتَّعَازِي في جمع (تَعْزِيَة)، فخطّأ ذلك أبو السعود؛ بحجّة عدم ورود هذا الجمع في اللغة، والصواب عنده أنْ يُجْمَعا جمع مؤنّث سالمًا، فيُقال: التَّهْنِئَات والتَّعْزِيات، إذ قال: "وشاع على ألسنتهم، وأسلات أقلامهم قولهم في جمع التهنئة: التهاني، وفي جمع التعزية التعازي، وكلا الجمعين على وزن تفاعل بكسر العين، وهذا خطأ؛ لأنّه لم يكن في اللغة جمع تكسير على هذا الوزن، والصّواب أن يُجمع كلّ منهما جمع مؤنّث سالمًا؛ لأنّه مختوم بالتاء، فيُقال، التّهنئات والتّعزيات، ووزن التهنئة تفْعِلَة، ومثلها تجزئة، وتبرئة، وتنشئة، وتوطئة، وتحنئة، فكما لا يُقال في جمعها: التجازي، والتباري، والتناشي، والتواطي، والتحاني، لا يجوز أن يُقال في جمع التهنئة التّهاني، ووزن التعزية تفْعِلَة أيضًا، ومثلها التربية، والتزكية، والتسمية، والتوصية، والتورية، فكما لا يُقال في جمع هذه الألفاظ: الترابي، والتزاكي، والتسامي، والتواصي، والتواري، لا يجوز أن يُقال في جمع التعزية التعازي"[٦٤].

وفي ذلك بحث، يمكن إجماله في جُملَة نقاط، منها:

١- إذا اسْتُعْمِلَتْ (التَّعْزِية)، و(التّهْنِئة)، كمصدرين، ففي جمعهما بحث، إذْ اختلف العلماء في جمع المصدر، فذهب فريق منهم إلى منع ذلك، وما ورد خلافه فمقصور على السماع[٦٥]، وقد ورد السماع بـ (تعازٍ) جمع (تعزية)، و(تهانٍ) جمع (تهنئة) في كثير من كتب اللغة، والأدب، والبلاغة، ومصنّفات القوم، ففي كتاب النوادر لأبي زيد: "قالوا تَعْزُوَة مِن عَزَّيْتُ الرَّجلَ على مُصِيبَتِهِ، وتَعَازٍ، وشَهِدتُ تعازِيَ كثيرةً غير مصروفةٍ للبناء"[٦٦]، وفي عيون الأخبار لابن قتيبة، جاء في مقدمة المؤلّف: "والتهادي والعيادة والتعازي والتهاني"[٦٧]، وفي كتابه هذا أيضًا وضع (التهاني) عنوانًا في كتاب الإخوان، ذكر تحته جُملة من التهاني المتنوعة[٦٨]، وللمبرّد كتابٌ اسمه (التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا)، جاء فيه: "وقد أطَلْنَا القَولَ في المَراثِي والتَّعازِي وما بهِما من المَواعِظ"[٦٩]، وجاء في عيار الشعر لابن طباطبا: "ونَعْي الشَّبابِ، وذمّ الزَمان، لَا سيَّما فِي القَصَائد الَّتِي تُضَمَّنُ المَدائحَ أَو التَّهانِي"[٧٠]، وفي العقد الفريد لابن عبد ربّه: "ونحنُ قائلِون بعونِ الله في النَّوادِبِ والمَراثِي، والتَّهاني والتَّعازي"[٧١]، وفي موضع آخر من هذا الكتاب وضع عنوانًا أسماه (تعازي الملوك)[٧٢]، وقال في كتابه الآخر (طبائع النساء): "وَنحن قَائِلُونَ بعون الله فِي النَّوادِب، والمَراثي والتَّعَازِي"[٧٣]، وذكر الآمدي في موازنته عنوانًا اسمه (ما قالاه في التوجّع من العلل والنكبات والتهاني على السلامة منها)[٧٤]، وجاء في نشوار

المحاضرة: "وحضر الشعراء فأنشدوا التَّهاني"[٧٥]، وفي الخصائص صرّح ابن جنّي بجمع (تعزية) على (تعازٍ)، فقال: "ومن ذلك قولك في جمع تَعْزِيَة وتَعْزُوة، جميعًا: تَعَازٍ"[٧٦]، وفي الأوائل للعسكري: "وكان يأتِي المسجدَ، ويُقِيم صَلاتَه فيهِ، ويَقضِي حُقُوقَ إخوانِهِ في التَّهَانِي والتَّعَازِي"[٧٧]، وفي مقامات بديع الزمان الهمذاني: "يَا سَبْتَ الصِّبْيَانِ، يَا كِتَابَ التَّعَازِي، يَا قَرَارَةَ المَخازِي"[٧٨]، وصرّح أبو العلاء المعرّي أيضًا بجمع تعزية على تعازٍ عندما شرح بيتًا للمتنبي تضمّن كلمة (التَّعازي)، فقال: "والتَّعَازِي: جمعُ تعْزِيةٍ"[٧٩]، وكذلك صرّح العكبري بهذا الجمع قائلًا: "الْغَرِيب التأسِّي التَّعَزِّي، والتَّعَازِي جمعُ تَعْزِيَةٍ"[٨٠]، وفي مصنّفات أخرى كثيرة[٨١].

وورد الجمعان في الشعر أيضًا، قال أبو تمام:

وقال عليٌّ في التَّعَازِي لأَشْعَثٍ
وخافَ عَلِيه بَعْضَ تلكَ المَآثِمِ[٨٢]

وقال أبو الطيب المتنبي:

وَبِآبائِكَ الكِرامِ التَأَسِّي
وَالتَسَلّي عَمَّن مَضَى وَالتَّعازِي[٨٣]

وقال مهيار الديلمي:

نَوَاحِبَ في التَّعَازِي والتَّشاكِي
حَبَائِبَ للتَّهَانِي والتَّبَادِي[٨٤]

وقال أبو العلاء المعرّي:

أَعْرِضُوا عَن مَدائِحٍ وَتَهَانٍ
فَالمَرَاثي أَوْلَى بِكُم وَالتَّعازِي[٨٥]

وفريق آخر ذهب إلى جواز جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه وصفاته، كالعلوم، والأشغال وغيرهما[٨٦]، وقد اختلفت أنواع التهنِئَة، فثمّة التهنئة بالولاية، والتهنئة بالمولود، والتهنئة بالزواج، والتهنئة بالحجِّ، وغيرها[٨٧]، فجاز على ذلك جمع (تَهنِئَة) على (تَهَانٍ).

٢- استُعْمِلَت (التَّعْزِية)، و(التَّهْنِئة) اسمي مرّة، وقد صرّح بذلك الرضي في شرح الشافية، فقال: "اعلم أن بناء المرّة إمّا أنْ يكونَ من الثّلاثي المجرّد أو غيره، والثّلاثي المجرّد إما مجرّد عن التّاء أولا...وإن كان فيه تاء خلِّيتها، نحو: عَزَّيتُه تَعْزِيةً: أي واحدة، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللّبس، نحو عَزَّيْتُه تعْزِيَةً واحدة، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجئ بتاء الوحدة فلا بأس"[٨٨]، وفي تهنئة، نقول: تهنِئَة واحدة، ولذا جاز جمعهما؛ لافتقادهما جنسي فعليهما.

٣- رفض أبو السعود جمع (تعزية) على (تعازٍ)، و(تهنئة) على (تهانٍ)؛ لأنّ ما

كان على (ثُفْعِلة) من المصادر لا يُجمع على (تَفَاعِل)، نقول: بعد أن انجذبت (التعزية) و(التهنئة) إلى الاسمية عُرّيت من حدثها، أي إنّها أُنزلَت منزلة الأسماء، فجاز جمها جمع الأسماء، ونظير ذلك جمع (تَجْرِبَة) على (تَجارِب)، كما في المصباح: "وَجَرَّبْتُ الشَّيْءَ تَجْرِيبًا اخْتَبَرْتُهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَالِاسْمُ التَّجْرِبَةُ وَالْجَمْعُ التَّجَارِبُ"[٨٩]، على أنّ مِنهم من قال بجمعها، وهي مصدر، ففي اللسان: "وجَرَّبَ الرَّجلَ تَجْرِبةً: اخْتَبَرَه، والتَّجْرِبةُ مِن المَصادِرِ المَجْمُوعةِ"[٩٠].

٤- يبدو أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكمَ في هذه المسألة؛ إذْ إنّه اتّبع القياس معيارًا للحكم في صحّتها، أو خطأئها، وأغفلَ معيار السماع الذي يُقدّم عليه، فلم يتقصَّ جيّدًا، ولم يستقصِ جميع ما تحدّثت به العرب، ولذلك رفض أن يُجمع ما كان مختومًا بالتاء من المصادر على (تفاعل)، والصواب جمعه جمع مؤنّث سالمًا، مع إنّ الذي ورد في السماع – كما ذُكر آنفًا- الجمع (تعازٍ)، لا (تعزيات)، و(تهانٍ)، لا (تهنئَات)، وقاعدة النحاة تقول: إذا وردَ السماعُ بطل القياسُ، قال ابن جني: "واعلم أنّ الشيءَ إذا اطّرد في الاستعمال، وشذَّ عن القياس، فلا بدَّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه"[٩١]. وقال: "واعلم أنَّك إذا أدَّاك القياس إلى شيء مّا، ثمّ سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيرِهِ، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هُم عليه"[٩٢].

وبناء على ما تقدّم، وفي حدود بحثنا يمكن القول بصحّة جمع (تَعْزِية) على (تَعَازٍ)، و(تَهْنِئة) على (تهانٍ)، والله أعلم.

٨- فُضَلَاء:

جاء في جمهرة اللغة: "الفَضْل: ضد النَّقْص، رجلٌ فَاضِل، وفاضَلْتُ فُلانًا ففَضَلْتُه، إذا ذكرتُما محاسِنَكُما فكنتَ أَكثر محاسنَ مِنْهُ، والفَضَائل، وَاحِدهَا فَضِيلَة، وَهِي المحاسن أَيْضا، والفَواضِل: الأيادي الجميلة فلَان كثير الفَواضِل...والأفْضَل: مثل الأزْيَد"[٩٣]، وقد جرى على ألسنة الكتّاب قولهم: حضَرَ الفُضَلَاء، فخطّأ ذلك أبو السعود؛ لعدم ورود كلمة (فضيل) في العربية، حتّى تُجمع على (فُضَلَاء)، فقال: "ويقولون: حضَرَ الفُضَلَاء، وهذا خطأ؛ لأنّ كلمة فَضِيل لم ترِدْ في العربية حتّى تُجمع على فُضَلَاء، والصَّواب أنْ يُقال: حضَرَ الأفَاضِل جمع أفْضَل، كما يُجمع أقرب على أقارب، وأمثَل على أماثل"[٩٤]، وذكر أنّ (الأفضل) يجوز أن يُجمع جمع مذكر سالمًا، فيُقال: حضر الأفضلون، قياسًا على جمع (أقرب) على (أقربون)، و(أرذل) على (أرذلون)، و(أخسر) على (أخسرون)، و(أكبر) على (أكبرون)، مستشهدًا بما ورد في القرآن الكريم[٩٥].

نقول: من الغريب أن يمنع أبو السعود هذا الجمع، وهو جمع صحيح مقيس لـ (فاعِل)،

إذا دلَّ على سَجيّة مَدح، أو ذَمٍّ! قال الرضي: "ويُكَسّر – فَاعِل– على فُعَلاَء كجُهَلَاء وشُعَرَاء، تشبيهًا له بفَعِيل نحو كَرِيم وكُرَمَا...وأكثر ما يجئ فُعَلاء في هذا الباب وغيره إذا دلَّ على سجيّةِ مدحٍ أو ذمٍّ"[٩٦]، والأغرب من ذلك أن يُصرّح النّاقد نفسه باطّراده في كتابه (الفيصل في ألوان الجموع)! إذ قال: "وممّا يطّرد جمعه على فُعَلَاء، وصف على وزن فاعل، بشرط أن يكون دالًّا على سجيّة مدحٍ، أو ذمٍّ، نحو: عاقِل وعُقَلاء، وصالِح وصُلَحَاء، وباسِل وبُسَلاء، وجاهِل وجُهَلاء، وفاسِق وفُسَقَاء، وطامِع وطُمَعاء، ولاعِب ولُعَباء"[٩٧].

وقد جرى هذا الجمع على ألسنة كبار العلماء والفصحاء، وثبت وروده في كثير من كتب اللغة، والأدب، ففي كليلة ودمنة: "قال كليلة: فإنَّ السلطانَ لا يتوخَّى بكرامَتِهِ فُضَلَاء مَنْ بحضرَتِهِ"[٩٨]، وفي الحيوان: "ومِن ذلك ما لا يذهبُ بعض مَن عرضَ لَهُم الصرع مِن الفُضَلَاء"[٩٩]، وفي العقد الفريد: "وآل أبِي رافع مِن فُضَلَاء أهل المدينةِ وخيارِهِم"[١٠٠]، وفي التعليقة للفارسي: "قال: ومِثل ذلك: هذا فَرَسُ أخَوَي ابْنَيْكَ الفضلاء الحكماء"[١٠١]، وفي أمالي القالي: "ويستوجب الثناء من جميع الفضلاء واعيه"[١٠٢]، وفي نشوار المحاضرة: "كان مكرم هذا، من فضلاء الرجال، وعلمائهم"[١٠٣]، وفي البصائر والذخائر: "فلا تستوحش منهم فإنهم جنس من الفضلاء"[١٠٤]، وفي مقدمة المحكم: "فَوجدَ مِنْهُم فُضَلاءَ خِيارا، ونُبَلاءَ أحبارًا"[١٠٥]، وفي أسرار البلاغة: "فلا تراه إلا في الآداب والحِكَم المأثورة عن الفضلاء وذوِي العقول الكاملة"[١٠٦]، وفي مقامات الحريري: "فلمْ تزَلِ الأفكارُ يهجُنَ همّي، ويُجِلنَ في الوَساوِسِ وهْمي، حتى تمنّيْتُ، لمَضَضِ ما عانَيْتُ، أنْ أُرْزَقَ سَميرًا منَ الفُضَلاء، ليُقصّرَ طولَ ليلَتي اللّيْلاء"[١٠٧].

وقد صرّح بعض اللغويين بهذا الجمع، قال القلقشندي في صبح الأعشى: "قدوَةُ الفُضَلَاء مِن ألقاب أكَابِر العلماء، والفُضَلَاء جمعُ فَاضِل، وهو خِلافُ النَّاقِص"[١٠٨]، وقال بحرق: "والفُضَلَاء: جمعُ فاضِل على غير قياس كشَاعِر وشُعَرَاء"[١٠٩]، وكذا نصّ عليه المعجم الوسيط، إذ جاء فيه: "وَيُقَال: فَاضَل غَيره فَفضَلَه، فَهُوَ فَاضِل (ج) فُضَلَاءُ"[١١٠].

وممّا تقدّم يَسْتَبين أنّ استعمال (فُضَلاء) جمعًا لـ (فَاضِل) صحيح فصيح لا غُبار عليه، وأنّ عدم وجود (فَضِيل) في اللغة ليس بمسوِّغٍ لتخطئة هذا الجمع؛ ففي اللغة ما يُغني عنه، وهو (فَاضِل)، الذي صحّ جمعه على (فُضَلاء)؛ لأنّه على وزن (فَاعِل)، ودالّ على سجيّة مدحٍ، كما جُمِعَ باسِل على بُسَلاء، وصَالحٍ على صُلَحَاء.

٩- تَكَبَّدَ:

ذهب النّاقد أسعد داغر إلى تخطئة قول الكتّاب: كبَّدَه عناءً جزيلًا، وتكبّدَ في عمله

تعبًا لا يوصف؛ لأنّ (تكبَّد) لا تعني (تحمّلَ)، فقال: "ويقولون: كبَّده عناء جزيلًا، وتكبَّد في عمله تعبًا لا يُصف، فيستعملون كبَّد بمعنى: جَشَّم وكلَّفَ، وتكبَّدَ بمعنى: عانى وقاسى، وفي اللغة: كبدتِ الشمس وتكبّدت، صارت في الكُبَيْداء، أي وسط السّماء، وتكبَّد الشّيء: قَصَده، فالصواب أن يُقال في الأوّل: جَشَّمه، أو حمَّله عناءً جزيلًا، وفي الثّاني: كابد في عمله"[١١١]، وقد تابعه في ذلك عباس أبو السعود قائلًا: "ويقولون: تَكَبَّدْنا في السّفر كثيرًا من المشاقّ: وهذا التعبير غير سليم، والصّواب أنْ يُقال: تحمّلنا، أو تَجَشْمْنا، أو عانينا في السّفر، أو يُقال: كابدنا مشاق السّفر: أي قاسيناها، ومن هذا قولهم: المسافر يكابد الليل، أي يركب هوله وصعوبته، وكابد الرّجل السّير، إذا قاسى شدّته، أمّا التَّكَبّد فله معنيان لا يمتّ كلّ منهما بأيّ صلة إلى معنى المقاسة والتجشّم والمعاناة، أحدهما: التّوسط: كما في قولك: تكبّدت الشمس السماء، إذا صارت في كُبَيْدائها، وهو وسطها، وقولك: تكبّدت الفلاة، إذا توسطتها، والآخر: الخُثُورة، كما في قولك: تكبّد اللبنُ، إذا خثَر وغلظَ وذهب صفوه ورقته، وبقيت خُثارته، أي عكارته ووسخه"[١١٢]، وإلى ذلك ذهب مصطفى جواد أيضًا[١١٣].

نقول: إذا قيّدنا اللغة بحرفيّة ما ورد في المعجمات، فسوف نحكم عليها بالجمود، وعدم الاتّساع والتطور، ولا "وجه لجمود المعنى في اللفظ كما يبدو ذلك حينًا في كثير من المعاجم العربية، وأنّ اعتماد كثير من المحدثين على ظاهر النصّ، والتعويل عليه في التخطئة والتصويب مخالف لأصول ارتقاء اللغة، وسنن تحوّل معانيها، وطرائق تعبيرها بتحوّل العصور والأجيال، ولو كانت تؤلّف في العربية معاجم حديثة، على مثال ما يؤلّف في اللغات الحيّة الأخرى، دقّةً وإحكامًا، واستقصاءً، لأنَسْتَ بالتجدد والتدرج والتوالد في معاني الكلم"[١١٤].

وثمّة باب في اللغة اسمه (المجاز)، يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وهو وسيلة مهمّة من وسائل تنمية اللغة، اتّخذها القدماء لتوسيع اللغة، والتعبير عن بعض مستجدّاتها، يقول إبراهيم المنذر: "وأثمنُ ما في العربية فصل المجاز، فهو في نظري الكلّ في الكلّ، ومَن تعمّق فيه ردّ إليه كثيرًا من الألفاظ والجمل المحظور استعمالها، فلنعوّل عليه، وهو خير ركن ركين"[١١٥]. وقد قالت العلماء: إنّ "غيرَ العرب لم تتسعَ في المجازِ اتّساع العربِ"[١١٦]. واعتمادًا عليه صحّح الدكتور خليل بنيان استعمال (تكبّد) بالمعنى الشائع، مبيّنًا امتداد دلالته لمعنى (قاسَى)، إذ قال رادًّا على مصطفى جواد: "ومن هنا امتدّتْ دلالة تكَبَّد لمعنى: قاسى وتحمّل المشقّة، التي أنكرها الدكتور مصطفى جواد، ومَنْ تكبّد الفلاة إذا قصد

وسطها ومعظمها في قول الزمخشري؛ لأنّ ذلك لا يكون إلّا بأشدّ المشقّة، وتكبّد بهذا المعنى راسخ في الاستعمال الآن"[١١٧].

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه بنيان، ونوافقه الرأي، يُعَزّز ذلك ورود ما يحمل معنى (قاسى)، و(تحمَّلَ)، و(تجشّم) في المادة اللغوية لـ (كبَدَ)، ففي التهذيب: "ومُكابَدَةُ الْأَمر: مُعانَاتُه ومَشَقَّتُهُ"[١١٨]، وفي الصحاح: "والكَبَدُ: الشِدَّةُ، وكابَدْتُ الأمرَ، إذا قاسيتَ شِدَّتَهُ"[١١٩]، وفي الغريبين للهروي: "وفلان يُكابِد معيشَتَه؛ أي: يتحمَّل منها ضيقة وشدّة"[١٢٠]، وفي الأساس: "وبعضُهُم يُكَابِدُ بعضًا، والمسافرُ يُكابِد الليلَ إذا ركِبَ هولَهُ وصُعُوبتَهُ"[١٢١]، وفي التاج: "والكَبْدَاءُ: رَحَى اليَدِ، وَهِي الَّتِي تُدَارُ باليَدِ، سُمِّيَت كَبْدَاءَ لما فِي إِدَارَتِها مِن المَشَقَّةِ"[١٢٢]، ويَعضُد ذلك نصّ المعجم الوسيط على مجيء (تكَبَّدَ) بمعنى (تحمَّلَ)، إذ جاء فيه: "تَكَبَّد: غَلُظ وخَثُر وَالْأَمر قَصدَهُ وَالشَّمْس السَّمَاء: توسَّطتها والفلاةَ: قدرَ عَلَيْهَا وَالْأَمرَ: تحَمَّلَهُ بِمَشَقَّة"[١٢٣].

١٠- كَلَّفَ:

الكَلَفُ: شيءٌ يعلو الوجه كالسِّمْسِم، وأيضًا: حُمْرَة كَدِرة تعلو الوجه، تقول: كَلِفْتُ بِهِ كَلَفًا، من باب (تَعِبَ)، أي: أحبَبْتُهُ، وأُولِعْتُ بِهِ، ويُقال أيضًا: كَلِفَ الْوَجْهُ كَلَفًا، أي: تَغَيَّرَتْ بَشَرَتُهُ بِلَوْنٍ عَلَاهُ، وَأيضًا: كَلِفْتُ الْأَمْرَ: حَمَلْتُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وكلَّفَهُ – بالتضعيف – تكليفًا: أمَرَهُ بما يَشُقُّ عليه، وتَكَلَّفتُ الشَّيء: تجَشَّمْتُهُ[١٢٤].

وقد ورد الفعل (كَلَّفَ) – بالتضعيف – في المعجمات متعديًا بنفسه إلى مفعولين، فيُقال: كلَّفَهُ الأمْرَ، ففي الصحاح: "وسَخَّرَهُ تسخيرًا: كَلَّفَهُ عَمَلًا بلا أُجْرَة"[١٢٥]، وفي الأساس: "وكلَّفَهُ الأمْرَ فتَكَلَّفَهُ"[١٢٦]. وجرى على ألسنة الكتّاب تعدية هذا الفعل إلى مفعوله الثّاني بالباء، فيقولون مثلًا: (كَلَّفْتُهُ بالأَمْرِ)، فأنكره بعض النقّاد، قال الشيخ إبراهيم اليازجي: "ويقولون: كَلَّفْتُهُ بالأمرِ، فيُعدُّون هذا الفعل إلى المفعول الثَّاني بالباء، والصَّواب: تعديتهُ إليه بنفسهِ، تقول: كلَّفْتُهُ الأمْرَ"[١٢٧]، وتابعه النّاقد عباس أبو السعود قائلًا: "ويُخْطِئُون حين يقولون: كَلَّفناه بقراة الكتاب، ثُمَّ كلَّفْنَاه بعد ذلك بتلخيصه، والصحيح أن تُحذف الباء من التعبيرين؛ لأنّ الفعل متعدٍّ لمفعولين في كلّ حالاته، تقول: كلَّفَه الأمرَ فتكلَّفَه، كحمّلته الشيءَ فتحمّله، ومعنى كَلَّفْته الشيء تكليفًا أمرته بما يشقّ عليه، فتكلَّفه أي تجشَّمه، والتكاليف المشاقّ"[١٢٨]، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿لاَ تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ﴾[١٣٠].

على حين صحّح بعض النقّاد تعدية الفعل (كَلَّفَ) إلى مفعوله الثَّاني بالباء، على التضمين، قال محمد علي النجار: "ويقولون: كلَّفته بالأمرِ، فيعدّون هذا الفعل إلى المفعول

الثّاني بالباء، والصَّواب تعديته إليه بنفسه، تقول: كلَّفته الأمرَ، ويُمكِن تصحيحه على تضمين التكليف معنى الإغراء بالشّيء، والإيلاع به"[١٣١]. وقال أحمد مختار: "ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض على تضمين (كلَّف) معنى (ألزَم) المتعدِّي بالباء"[١٣٢].

وللنّاقد صلاح الدين الزعبلاوي رأي مُتَقبّل، نستأنسُ به، ونستحسنه، وهو أنّ الفعل (كلَّفته) إذا كان بمعنى (حمَّلته) فلا وجه لتعديته بالباء[١٣٣]، وقد استند في ذلك إلى ما جاء في المصباح: "وَكَلِفْتُ الْأَمْرَ مِنْ بَابِ تَعِبَ حَمَلْتُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وَيَتَعَدَّى إلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِالتَّضْعِيفِ فَيُقَالُ كَلَّفْتُهُ الْأَمْرَ فَتَكَلَّفَهُ مِثْلُ حَمَّلْتُهُ فَتَحَمَّلَهُ وَزْنًا وَمَعْنًى عَلَى مَشَقَّةٍ أَيْضًا"[١٣٤]، أمّا إذا ضُمِّن إلى ذلك معنى الأمر صراحة، كما في اصطلاح علماء الأصول، فلا بأس في وصله بالباء[١٣٥]، واستدلّ على ذلك بقول أبي جعفر الإسكافي – من علماء القرن الثّالث الهجري – رادّا على الجاحظ: "ومتى كان الصَّبيُّ عاقلًا مُميِّزًا كانَ مكَلَّفًا بالعقليات، وإنْ كان تكليفه بالشّرعيات موقوفًا على حدّ آخر، وغاية أخرى"[١٣٦]، وقوله أيضًا: "وإنّما التكليف لهؤلاء بالجمل ومبادئ المعارف، لا بدقائقها، والغامض منها"[١٣٧]، واستدلّ أيضًا بكلام أبي البركات الحنفي (ت٩٧٠هـ): "ولا يصحّ إيمان الصبي العاقل عندهم، أي الأشاعرة، لعدم ورود الشَّرع به، وعندنا يصحّ وإن لم يكن مُكلَّفًا به"[١٣٨].

يسْتَبينُ ممّا تقدّم أنّ رأي الزعبلاوي، أولى بالقبول، وأقرب إلى الواقع اللغوي، فعند البحث في كتب اللغة وجدنا أنّ الفعل (كلَّف) إذا وردَ متعديًا إلى مفعوله الثّاني بنفسه كان بمعنى (حمَّل)، كما جاء في قوله تعالى في سورة البقرة، والنساء، اللتين ذُكرَتا آنفًا، وقد نصّت عليه المعجمات، وكتب اللغة، وإذا وردَ متعديًا بالباء كان متضمِّنًا معنى الفعل (أمرَ)، ففي الكليات: "التَّكْلِيف: مصدر كلَّفتُ الرجلَ إذا ألزمْتَه مَا يشق عَلَيْهِ...وَإِنَّمَا سمِّي الْأَمرُ تكليفا لِأَنَّهُ يُؤثر فِي الْمَأْمُور تَغْيِير الْوَجْه إِلَى العبوسة، وَهُوَ الانقباض لكَرَاهَة الْمَشَقَّة"[١٣٩]، فالتكليف فيه أمر وتحمّل مشقّة، فثبت بذلك جواز تعدية الفعل (كلَّف) إلى مفعوله الثّاني بحرف الجر (الباء) إذا ضُمِّن معنى الفعل (أمرَ)، خلافًا لقول أبي السعود من أنّ الفعل متعدٍّ إلى مفعولين في كلّ حالاته، ولا داعي للتشدّد ما دام في الأمر مندوحة.

١١- مَاتَ المَيِّت:

خطأ عباس أبو السعود قولهم: مَاتَ المَيِّت، استنادًا إلى تخطئة أبي حاتم السجتاني لهذا التركيب، فقال: "ويقولون: مات المَيِّت: قال أبو حاتم السجستاني: هذا خطأ، والصواب أنْ يُقال: مات الحيّ"[١٤٠].

ويبدو أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكم في هذه المسألة، وتابع السجستاني دون تفكّر ورويّة، فجاء حكمه قاصرًا، يفتقد الدقّة، وينقصه الاستقصاء، فقد ردّ ابن السيد البطليوسي على ما أنكره أبو حاتم السجستاني، مستندًا إلى قول الشاعر الجاهلي أبو المهوّش الأسدي:

إذا مَا مَات مَيْتٌ مِن تَمِيمٍ

فسَرَّك أنْ يعِيشَ فجُدْ بزادِ[١٤١]

فقال البطليوسي: "قوله: (إذا ما مات ميت من تميم): فيه ردٌّ على أبي حاتم السِّجِسْتاني، ومَن ذهبَ مذْهَبَه؛ لأنَّ أبا حاتم كان يقول: قول العامة مات الميت: خطأ والصوابُ: مات الحيّ"[١٤٢]، ثُمّ ذكر أنّ ذلك من المجاز، وهو كثير، وغير مُنْكَر، فقال: "وهذا الذي أنكرَهُ غيرُ مُنْكَر؛ لأنّ الحيّ قد يجوزُ أنْ يُسمّى مَيِّتًا؛ لأنّ أمرَه يئُولُ إلى الميت. كما يقال للزرع قصيل، لأنَّه يقصل، أي يُقْطَع. وتقول العرب: بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأرنب، فيسمونها رَمِيَّة، لأنَّها ممّا يُرْمَى. ويُقال للكَبْش الذي يُراد ذبحه: ذَبيحة، وهو لم يُذْبَح، وأُضْحِية ولم يُضَحَّ بها. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾[١٤٣]، وقال: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[١٤٤]، وإنّما يُعْصَر العِنب، وهذا النوع في كلام العرب كثير، والعَجب من إنكار أبي حاتم إيّاه مع كثرته"[١٤٥].

وما ذهب إليه البطليوسي أولى بالقبول؛ فتخريج قولك: (مات الميت) على المجاز صحيح سليم، يعْضُد ذلك ورود هذا التركيب في النثر والشعر القديم، إذ جاء في كثير من كتب اللغة والأدب، ففي العين: "وإذا مَاتَ المَيِّت، يُقال: فَقَسَ فُقُوسًا"[١٤٦]، وفي غريب الحديث لابن سلّام: "وَقَالَ أَبُو عبيد: فِي حَدِيث عبيد بن عُمَيْر أهل الْقُبُور يَتَوَكَّفُون الأخبارَ فَإِذا مَاتَ الْمَيِّت سَأَلُوهُ: مَا فعل فلَان وَمَا فعل فلَان"[١٤٧]، وفي الكامل للمبرّد: "وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنه كَانَ يَقُولُ: إِذا مَاتَ مَيِّتٌ فِي جِواره، أَو فِي دارِه أَوْلى لِي كِدتُ واللَّهِ أَن أَكون السَّوادَ المُخْتَرَم"[١٤٨]، وفي شرح القصائد السبع الطوال: "كان أهل الجاهلية يزعمون إذا مات الميت خرجت من قبره هامة تزقو عليه"[١٤٩]، وفي التهذيب: "قَالَ أَبُو عبيد: هُوَ أَن يَمُوت الْمَيِّت ويَدَع شَيْئا إِن قُسم بَين ورثته كَانَ فِي ذَلِك ضَرَر على جَمِيعهم أَو على بَعضهم"[١٥٠]، وفي الجليس الصالح: "وإنَّه إذا مَاتَ الْمَيِّت بعده قيل: يَا رَسُول الله أَيْن ندفنه؟"[١٥١]، وفي مصنّفات أخرى كثيرة[١٥٢].

وكذا ثبت وروده في الأمثال، إذْ جاء في (أمثال العرب) للمفضل الظبي: "رُميتُ فرميت، وأثنيت فأثنيت، إلى ذلك ما حيّ حيّ أو مات ميت"[١٥٣]، وفي (مجمع الأمثال) للميداني: "لا أَفْعَلُهُ ما حَيٌّ حَيٌّ أَو ماتَ مَيْتٌ"[١٥٤].

وأمّا عن وروده في الشعر، فقد جاء في قول الشاعر الجاهلي أبي المهوّش، كما ذُكر ذلك آنفًا، وفي قول الطرمّاح (وهو من عصر الاحتجاج):

فَرَاشُ ضَلالٍ بِالعِراقِ وَجَفْوَةٍ
إذا مَاتَ مَيْتٌ مِن قُرَيشٍ أَهَلَّتِ[١٥٥]

وفي قول محمود الوراق (وهو من شعراء القرن الثّاني):

فَما لَم يَمُت مِنّي لِمَا مَاتَ مَيِّتٌ
وَبَعضٌ لِبَعضٍ قَبلَ قَبرِ البِلَى قَبرُ[١٥٦]

وفي قول أبي العتاهية:

عَجَبًا، إنَّهُ إذا ماتَ مَيْتٌ،
صَدَّ عَنهُ حَبيبُهُ، وَجَفَاهُ[١٥٧]

وقال أيضًا:

مَيِّتٌ مَاتَ وَهوَ فِي وَارِفِ العَيْ
شِ مُقيمًا في ظِلِّ عَيشٍ ظَلِيلِ[١٥٨]

وبناءً على ما تقدّم يصحّ قولك: ماتَ المَيِّت، على المجاز، خلافًا لمن أنكره.

الخاتمة:

١- كشف البحث عن اتّجاه الأستاذ عباس أبي السعود في النقد اللغوي وفِكْرِه، إذ تبيّن أنّه سلك مسلك النقّاد المتشدّدين في أغلب تصحيحاته اللّغوية – وإن كان متسمحًا في بعضها–، فالتزمَ الأفصح فيها من دون الفصيح، أو الأقلّ فصاحةً، امتدادًا لمنهج الأصمعي ومَن تبعه، كالزبيدي، وابن مكّي الصقّلّي، والحريري، وابن الجوزي، وغيرهم من اللغويين والنقّاد المتأخرين والمحدَثين.

٢- كشف البحث عن أنّ أبا السعود جانبَ الصواب في بعض تصحيحاته اللّغوية، فرمى بعض الاستعمالات الصحيحة بالخطأ، مع أنّ لها وجهًا من وجوه الاستعمال الفصيح في اللغة، لم يُدْركه أبو السعود، وقد أثبتنا ذلك بالشواهد والأدلّة، ومن ذلك إثبات صحّة استعمال الجموع (أحفاد)، و(تهانٍ)، و(تعازٍ)، و(فضلاء)، وصحّة استعمال التركيب (أعزِني سَمْعَك)، وصحّة استعمال كلمة (إنْسَانَة)، وصحّة استعمال الفعل (تَجوَّل) وما اشتُقَّ منه، وصحّة استعمال كلمة (تحوير) بمعنى (تغيير)، وصحّة استعمال كلمة (سائر) بمعنى الباقي والجميع معًا، وصحّة استعمال الفعل (تَكَبَّدَ) بمعنى (تحمَّلَ)، وصحّة تعدية الفعل (كَلَّفَ) إلى مفعوله الثّاني بالباء، وصحّة قولهم: (ماتَ الميِّت).

٣- كشف البحث عن أنّ بعض أحكام أبي السعود جاءت مُتخَبّطة وغير موفقة؛ نتيجة التناقض في مقياسه الصّوابي، فهو لم يلتزم بالمقياس الذي وضعه لنفسه للحكم في صحّة الاستعمال أو تخطئته، فقد تساهل

فصحّح بعض الاستعمالات، التي خطّأها غيره، وتشدّدَ في تخطئة غيرها، مع أنّ لها وجهًا صحيحًا فصيحًا في اللغة.

٤- ثبت أنّ بعض أحكام أبي السعود في التخطئة، لم تأتِ عن تشدّد، وإنّما جاءت نتيجة الاستقصاء الناقص لجميع ما تحدّثت به العرب، ولقلّة الاطّلاع على كثير من كتب اللغة، والأدب (شعرًا ونثرًا)، والبلاغة، والحديث، والتفسير، وغيرها من مصنّفات القوم، ونتيجةً لذلك جاءت تلك الأحكام قاصرة، تنقصها الدقّة والتحقّق.

٥- كشف البحث أنّ التقيّد بحرفيّة ما ورد في المعجمات، والاعتماد على ذلك في قضايا التصحيح اللغوي، يؤدّي إلى تحجير اللغة، وحرمانها من كثير من الألفاظ، والتراكيب، والأساليب، والدلالات، فلا بدَّ من اللجوء إلى معايير أخرى أكثر إثراءً وتنميةً للغة، كالقياس والاشتقاق والمجاز، وغيرها من وسائل تنمية اللغة.

الهوامش:

(١) شموس العرفان بلغة القرآن: ٣٧.
(٢) نفسه: ٣٨.
(٣) تهذيب اللغة: ١٣/١٠ (شرك).
(٤) التاج: ١٥٣/١٢ (شرر).
(٥) نفسه: ٦٤/٢٨ (بدل).
(٦) المزهر: ٦١/٢-٦٢.
(٧) في أصول اللغة: ٣٣/٤.
(٨) لسان العرب: ٣٢٧/١٤ (رعى).
(٩) شموس العرفان بلغة القران: ١٨.
(١٠) البقرة: ١٠٤.
(١١) تقويم اللسان: ٧٣.
(١٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ١١٥.
(١٣) معجم أخطاء الكتّاب: ٢٣٢.
(١٤) تصحيح الفصيح وشرحه: ٥١٨.
(١٥) البيان والتبيين: ٤٠٣/١.
(١٦) العقد الفريد: ٢٦٩/٥.
(١٧) نفسه: ٢٧٦/٥، وينظر: نفسه: ١٥٣/٢.
(١٨) سحر البلاغة وسر البراعة: ١٣٧.
(١٩) ينظر: زهر الآداب وثمر الألباب: ١١٤١/٤، ١١٥٧، ومصارع العشاق: ٢٠/١، وشرح مقامات الحريري للشريشي: ١٣٤/٢، وصبح الأعشى: ٨٠/٧.
(٢٠) شموس العرفان بلغة القرآن: ١٩.
(٢١) إصلاح المنطق: ٢٣١.
(٢٢) ينظر: ديوان الثعالبي: ١٠٨.
(٢٣) وجدته في ديوان ذي الرمة: ١٨٧٦/٣، وفي ديوان عبد الله بن عمر العَرْجي: ٢٤٠.
(٢٤) لم أجده في ديوانه، ونُسب إليه أيضًا في نفح الطيب: ٢٢٢/٢.
(٢٥) البيت بلا نسبة في العين: ٣٠٥/٧(نسي)، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٥٤/٨ (أنس).

(٢٦) تاج العروس: ٤٠٩/١٥-٤١٢(أنس).
(٢٧) معجم أخطاء الكتاب: ٢٨.
(٢٨) نفسه: ٢٩.
(٢٩) معجم الأخطاء الشائعة: ٣٠.
(٣٠) الصحاح: ١٦٦٢/٤ (جول).
(٣١) تذكرة الكاتب: ١٣٢.
(٣٢) شموس العرفان بلغة القرآن: ١٦-١٧.
(٣٣) ينظر: قل ولا تقل: ١١/١.
(٣٤) الاستدراك على كتاب قل ولا تقل: ١١.
(٣٥) المستدرك على تذكرة الكاتب: ٥٩-٦٠.
(٣٦) معجم أخطاء الكتاب: ١٠٦.
(٣٧) نفسه: ١٠٦.
(٣٨) نفسه: ١٠٦.
(٣٩) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٠/٣، وينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٨١.
(٤٠) المصباح المنير: ١٥٥/١ (حور).
(٤١) لغة الجرائد: ٤.
(٤٢) ينظر: تذكرة الكاتب: ٨٥، ومعجم الأخطاء الشائعة: ٧٢.
(٤٣) شموس العرفان بلغة القرآن: ٣٨.
(٤٤) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٦٤.
(٤٥) لسان العرب: ٢١٧/٤ – ٢٢٢ (حور).
(٤٦) المعجم الوسيط: ٢٠٥.
(٤٧) النغم الشجي في أغلاط اليازجي (مخطوطة): ٤، وينظر: دراسات في النقد اللغوي: ٨٤.
(٤٨) ينظر: تصحيح التصحيح: ٥٦.
(٤٩) شموس العرفان بلغة القرآن: ٣٤.
(٥٠) السنن الكبرى للبيهقي: ٢٩٦/٧.
(٥١) الكتاب: ١٨١/١.
(٥٢) درة الغواص: ١١.
(٥٣) المدخل إلى تقويم اللسان: ٢١٨.
(٥٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٣٠٢.
(٥٥) بحر العوام: ١٨٠-١٨١.
(٥٦) معجم أوهام الحريري: ١٥٤.
(٥٧) الصحاح: ٦٩٢/٢ (سير).
(٥٨) حواشي ابن بري وابن ظفر: ٧٣٠.
(٥٩) لسان العرب: ٣٩٠/٤ (سير).
(٦٠) التاج: ٤٨٥/١١-٤٨٦ (سأر).
(٦١) معجم الأخطاء الشائعة: ١٢٥.
(٦٢) تهذيب اللغة: ٦٢/٣ (عزا)، وينظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٣٣/٣ (عزا).
(٦٣) لسان العرب: ١٨٥/١ (هنأ).
(٦٤) شموس العرفان بلغة القرآن: ٢١.
(٦٥) ينظر: الكتاب: ٦١٩/٣، والبسيط: ٤٧٣/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٨/٢، والمصباح المنير: ٥٠٤/٢ (قصد)، وشرح المكودي على الألفية: ٣١٨/١-٣١٩، وهمع الهوامع: ٩٦/٢.

(٦٦) النوادر في اللغة: ٥٣٠.
(٦٧) عيون الأخبار: ٥١/١.
(٦٨) ينظر: نفسه: ٣/ ٧٧.
(٦٩) التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا: ٢٨٧.
(٧٠) عيار الشعر: ٢٠٤.
(٧١) العقد الفريد: ١٨٣/٣.
(٧٢) ينظر: نفسه: ٢٦٠/٣.
(٧٣) طبائع النساء: ١٩٥.
(٧٤) الموازنة: ٤٣٩/٣.
(٧٥) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: ٢٦٩/٥.
(٧٦) الخصائص: ١٠٩/٢.
(٧٧) الأوائل: ٣٧٣.
(٧٨) مقامات بديع الزمان الهمذاني: ٣٦٩.
(٧٩) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٥٩١.
(٨٠) شرح ديوان المتنبي: ١٨١/٢.
(٨١) ينظر: البصائر والذخائر: ١٧١/٦، ولباب الآداب للثعالبي: ٣٨، وأبو الطيب المتنبي وما له وما عليه: ١٣٢، وزهر ألآداب: ٤٠٣/٢، وأسرار البلاغة: ٢٣، ومحاضرات الأدباء للراغب: ٥٣٤/٢، والتذكرة الحمدونية: ١٣٣/٤، ١٩١، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ: ٥٤، ٤١٠، وشرح مقامات الحريري للشريشي: ١٤٢/٢، والمثل السائر: ٢٧/١، ٣٩/٢.
(٨٢) ديوانه بشرح الخطيب التبريزي: ٢٥٩/٣.
(٨٣) ديوانه: ٢٠٤.
(٨٤) ديوانه: ٢٥٩.
(٨٥) اللزوميات: ١٠/٢.
(٨٦) ينظر: اشتقاق أسماء الله: ٥٤، والجمل للزجاجي: ٣٢-٣٣، واللمع: ١١٦، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٣/١، والمصباح المنير: ٥٠٤/٢ (قصد)، وهمع الهوامع: ٩٦/٢.
(٨٧) ينظر: عيون الأخبار: ٨٤/٣، ونشوار المحاضرة: ١٤٢/٦.
(٨٨) شرح الشافية: ١٧٩/١.
(٨٩) المصباح المنير: ٩٤/١.
(٩٠) اللسان: ٢٦١/١ (جرب).
(٩١) الخصائص: ١٠٠/١.
(٩٢) نفسه: ١٢٦/١.
(٩٣) جمهرة اللغة: ٩٠٧/٢ (ضفل).
(٩٤) شموس العرفان بلغة القران: ٣٠.
(٩٥) ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.
(٩٦) شرح الشافية: ١٥٧/٢، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٤٤/٣-٤٤٥.
(٩٧) الفيصل في ألوان الجموع: ٧٣.
(٩٨) كليلة ودمنة: ٩٩.
(٩٩) الحيوان: ٢٢٤/٢.
(١٠٠) العقد الفريد: ١٨١/٧.
(١٠١) التعليقة: ٢٥٩/١.

(١٠٢) أمالي القالي: ٢/١.
(١٠٣) نشوار المحاضرة: ١٣/٢.
(١٠٤) البصائر والذخائر: ١٧٣/٢.
(١٠٥) المحكم والمحيط الأعظم (مقدمة المؤلف): ٣٦/١.
(١٠٦) أسرار البلاغة: ٩٤/١.
(١٠٧) مقامات الحريري: ١٤٠.
(١٠٨) صبح الأعشى: ٦٦/٦.
(١٠٩) فتح الأقفال وحل الإشكال (مقدمة المؤلف): ٢٦/١.
(١١٠) المعجم الوسيط: ٦٩٣.
(١١١) تذكرة الكاتب: ٣٥.
(١١٢) شموس العرفان بلغة القرآن: ٥٥.
(١١٣) قل ولا تقل: ٧٢/١.
(١١٤) مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها: ٥٠.
(١١٥) كتاب المنذر: ٧٥.
(١١٦) المزهر: ٢٥٤/١.
(١١٧) المستدرك على معجماتنا: ١٢٤-١٢٥.
(١١٨) تهذيب اللغة: ٧٤/١٠ (كبد).
(١١٩) الصحاح: ٥٣٠/٢ (كبد).
(١٢٠) الغريبين في القرآن والحديث: ١٦٠٨/٥ (كبد).
(١٢١) أساس البلاغة: ١١٩/٢ (كبد).
(١٢٢) التاج: ٩٣/٩ (كبد).
(١٢٣) المعجم الوسيط: ٧٧٢.
(١٢٤) ينظر: مختار الصحاح: ٢٧٢ (كلف)، و المصباح المنير: ٥٣٧/٢ (كلف).
(١٢٥) الصحاح: ٦٨٠/٢(سخر).
(١٢٦) أساس البلاغة: ١٤٤/٢ (كلف).
(١٢٧) لغة الجرائد: ٩٧.
(١٢٨) شموس العرفان بلغة القرآن: ٢٨.
(١٢٩) البقرة: ٢٨٦.
(١٣٠) النساء: ٨٤.
(١٣١) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: ٤٠.
(١٣٢) معجم الصواب اللغوي: ٦٢٢.
(١٣٣) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٥٦.
(١٣٤) المصباح المنير: ٥٣٧/٢-٥٣٨ (كلف).
(١٣٥) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٥٦.
(١٣٦) شرح نهج البلاغة لأبي الحديد: ٢٣٩/١٣.
(١٣٧) نفسه: ٢٣٩/١٣.
(١٣٨) فتح الغفار بشرح المنار: ٤٤٧.
(١٣٩) الكليات: ٢٩٩.
(١٤٠) شموس العرفان بلغة القرآن: ١٩، وينظر: لحن العامة لأبي حاتم السجستاني: ٥١.
(١٤١) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٦٧/١، والكامل للمبرد: ٤٣/٤، ومعجم

الشعراء: ٤٩٤/١، الحماسة البصرية: ٢٥٩/٢، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي: ٨٦٣/١، ونشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: ٤٠١/١.

(١٤٢) الاقتضاب: ١٠٥.

(١٤٣) الزمر: ٣٠.

(١٤٤) يوسف: ٣٦.

(١٤٥) الاقتضاب: ١٠٥-١٠٦.

(١٤٦) العين: ٨٣/٥ (فقس).

(١٤٧) غريب الحديث: ٣٥٦/٤.

(١٤٨) الكامل: ٤٢/٤.

(١٤٩) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٩٩.

(١٥٠) تهذيب اللغة: ٤٢/٣.

(١٥١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح: ٦٣١.

(١٥٢) نثر الدر في المحاصرات: ١٧٣/٦، وزهر الآداب: ١١٥٠/٤، والفائق: ٧٩/٤، والعباب: ٣٦/٢ (ولف)، والنهاية في غريب الحديث: ٢٢١/٥ (وكف)، ولسان العرب: ٣٤٩/٩ (وكف)، وخزانة الأدب: ٢٥٨/١١، والتاج: ٤٨٠/٢٤ (وكف).

(١٥٣) أمثال العرب: ١٠٩.

(١٥٤) مجمع الأمثال: ٢٢٧/٢.

(١٥٥) ديوانه: ٧٣.

(١٥٦) ديوانه: ٢٢٢.

(١٥٧) ديوانه: ٤٧٥.

(١٥٨) نفسه: ٣٨٠.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت٤٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية – القاهرة، د.ط، د.ت.
- أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلاوي، المطبعة الهاشمية – دمشق، د.ط، ١٩٣٩م.
- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، عباس أبو السعود، دار المعارف– القاهرة، ط٢، د.ت.
- أساس البلاغة، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، صبحي البصام، مطبعة المعارف– بغداد، د.ط، ١٩٥٥م.
- أسرار البلاغة، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١هـ)، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، ودار المدني – جدة، ط١، ١٩٩١م.
- اشتقاق أسماء الله، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ)، تح: د. عبد الحسين المبارك، ط٢، ١٩٨٦م.

- إصلاح المنطق، ابن السكيت، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، ابن السيد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد ت ٥٢١هـ)، تح: الأستاذ مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية – القاهرة، د.ط، ١٩٩٦م.
- الألفاظ والأساليب، الجزء الثالث (القرارات التي صدرت في الدورات من الخمسين إلى الخامسة والستين)، مسعود عبد السلام حجازي، ومحمود فهمي حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية المصري، د.ط، ٢٠٠٠م.
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد ت ٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- الأمالي، أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم ت ٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٥٣م.
- أمثال العرب، المفضل الظبي (المفضل بن محمد بن يعلى ت نحو ١٦٨هـ)، تح: قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- الأوائل، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل ت ٣٩٥هـ)، تح: محمد السيد الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية – مصر، ط١، ١٩٨٧م.
- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، ابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف ت٩٧١هـ)، تح: د. شعبان صلاح، دار غريب – القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ت٦٨٨هـ)، تح: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد بن العباس ت نحو ٤٠٠هـ) ، تح: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- البيان والتبيين، الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ت ٢٥٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرزاق ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ٢٠٠٤.
- التذكرة الحمدونية، بهاء الدين البغدادي (محمد بن الحسين بن محمد ت ٥٦٢هـ)، دار صادر – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- تذكرة الكاتب، أسعد خليل داغر، مؤسسة هنداوي – القاهرة، د.ط، ٢٠١٢م.

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك ت ٧٦٤هـ)، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه (أبو محمد عبد الله بن جعفر ت ٣٤٧هـ)، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة، د.ط، ١٩٩٨م.
- التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا، المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ)، تح: إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت٣٧٧هـ)، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الآمانة – القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- تقويم اللسان، ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ت ٥٩٧هـ)، تح: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف – القاهرة، ط٢، د.ط.
- تهذيب اللغة، الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ)، تح: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، دار إحياء التراث العربي – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ت ٣٢١هـ) ، تح: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري (علي بن أبي الفرج بن الحسن ت ٦٥٩هـ)، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٩٨٣م..
- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، ابن بري (أبو محمد عبد الله بن بري ت٥٨٢هـ)، وابن ظفر (محمد بن عبد الله أبي محمد ت ٥٦٥هـ)، تح: د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى الباب الحلبي وأولاده – مصر، ط٢، ١٩٦٥م.
- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ)، تح: حمد علي النجار، المكتبة العلمية – القاهرة، د.ط، ١٩٥٢م.
- دراسات في النقد اللغوي، د. مجيد خير الله الزاملي، دار كنوز– عمان، ط١، ٢٠٢٢م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (القاسم بن علي بن محمد ت

٥١٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

• ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد ت ٥٠٢هـ)، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف – القاهرة، ط٤، ١٩٥١م.

• ديوان أبي العتاهية (إسماعيل بن قاسم بن سويد ت ٢١٠هـ)، دار بيروت – بيروت، د.ط، ١٩٨٦م.

• ديوان الثعالبي، تح: د. محمود عبد الله الجادر دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط١، ١٩٩٠م.

• ديوان المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين ت ٣٥٤هـ)، د.ط، دار بيروت– بيروت، ١٩٨٣م.

• ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ت١١٧هـ)، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان – بيروت، د.ط، ١٩٨٢م.

• ديوان محمود الوراق (محمود بن الحسن ت٢٢١هـ)، تح: د. وليد قصاب،مؤسسة الفنون – عجمان، ط١، ١٩٩١م.

• ديوان مهيار الديلمي (أبو الحسين مهيار بن مزويه ت ٤٢٨هـ)، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط١، ١٩٢٥م.

• زهر الآداب وثمر الألباب، القيرواني (أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت ٤٥٣هـ)، تح: د. زكي مبارك، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.

• زهر الآداب وثمر الألباب، القيرواني (أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت ٤٥٣هـ)، تح: د. زكي مبارك، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.

• سحر البلاغة وسر البراعة، الثعالبي، تح: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، – بيروت، د.ط، د.ت.

• سمط اللآلي، البكري (أبو عبيد بن عبد الله بن عبد العزيز ت ٤٨٧هـ)، تح: عبد العزيز اليمني، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، ١٩٣٥م.

• السنن الكبرى، البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ت ٤٥٨هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية– بيروت، ط٣، ٢٠٠٣ م.

• شرح الكافية الشافية، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

• شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي ت ٨٠٧ هـ)، تح: د.فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت ، د.ط، ١٩٩٣م.

• شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (معجز أحمد)، المعري (أحمد بن عبد الله بن

سليمان ت ٤٤٩هـ)، د. عبد المجيد دياب، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

• شرح شافية ابن الحاجب، الرضي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، ١٩٨٢م.

• شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ت ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط٥، ١٩٦٣م.

• شرح مقامات الحريري، الشريشي (أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن ت٦١٩هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

• شموس العرفان بلغة القرآن، عباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، د.ط، ١٩٨٠م.

• صبح الأعشى، القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت ٨٢١هـ)، دار الكتب المصرية – القاهرة، د.ط، ١٩٦٨م.

• الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

• طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار، ابن عبد ربه (أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد ت٣٢٨هـ)، مكتبة القرآن – القاهرة، د.ط، د.ت.

• طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام (أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الجمحي ت ٢٣١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة، د.ط، د.ت.

• العقد الفريد، ابن عبد ربه، تح: د. عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

• عيار الشعر، ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد ت ٣٢٢هـ)، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي – القاهرة، د.ط، د.ت.

• العين، الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال – بيروت، د.ط، د.ت.

• عيون الأخبار، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦هـ)، تح: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

• الغريبين في القرآن والحديث، الهروي (أبو عبيد أحمد بن محمد ت ٤٠١هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار الباز – الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

• الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل

إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه – مصر، ط٢، د.ت.

• فتح الغفار بشرح المنار، ابن نجم الحنفي (زين الدن بن إبراهيم بن محمد ت ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

• في أصول اللغة، الجزء الرابع، د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

• الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف – القاهرة، د.ط، ١٩٧٩م.

• القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، د.ط، ١٩٨٩م.

• قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، دار المدى – دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

• القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

• كتاب المنذر، إبراهي المنذر، مطبعة السلام – بيروت، ط٢، ١٩٢٧م.

• الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

• كليلة ودمنة (ترجمة لكتاب الفيلسوف الهندي بيدبا)، ابن المقفع (عبد الله بن المقفع ت ١٤٢هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق – القاهرة، ط١٧، ١٩٣٧م.

• اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري، تح: محمد سعيد المولوي، ط١، ٢٠٠٨ م.

• لباب الآداب، أسامة بن منقذ (أبو المظفر أسامة بن مرشد بن علي ت ٥٨٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة– القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

• لباب الآداب، الثعالبي ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

• لحن العامة، السجستاني (سهل بن محمد بن عثمان ت ٢٥٥هـ)، تح: د.فايزة عباس حميدي، مجلة قطر الندى، العدد الخامس.

• اللزوميات، أبو العلاء المعري، تح: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الهلال – بيروت، مكتبة الخانجي – القاهرة، د.ط، ١٩٢٤م.

• لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٢، د.ت.

• لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، مطبعة مطر – مصر، ط١، د.ت.

- اللمع في العربية، ابن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي – عمان، د.ط، ١٩٨٨م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير (نصر الله بن محمد ت ٦٣٧هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، ، ود. بدوي طبانه، دار النهضة – القاهرة، د.ط، د.ت.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني، شركة الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، محمد علي النجار، معهد الدراسات العربية العالية – جامعة الدول العربية، د.ط، ١٩٦٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، ط٢، ١٩٩٦م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت ٤٥٨هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح، الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت ٦٦٦هـ)، مكتبة لبنان – بيروت، د.ط، ١٩٨٩م.
- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد ت٥٧٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، صلاح الدين الزعبلاوي، دار المجد – دمشق، د.ط، ١٩٨٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ)، تح: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط٣، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت ٧٦٩هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ، دار الفكر– دمشق ، دار المدني، جدة، ط١، ١٩٨٥م.
- المستدرك على تذكرة الكاتب للناقد أسعد داغر – دراسة ومعجم، د. مجيد خير الله الزاملي، دار كنوز المعرفة – الأردن، ط١، ٢٠١٩م.
- المستدرك على معجماتنا، د. خليل بنيان الحسون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م
- مصارع العشاق، أبو محمد البغدادي (جعفر بن احمد بن الحسين ت ٥٠٠هـ)، دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (أحمد بن محمد بن علي ت

٧٧٠هـ)، دار المعارف – القاهرة، ط٢، ١٩٧٧م.

• معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الدين الزعبلاوي، دار الثقافة والتراث – دمشق، ط١، ٢٠٠٦م.

• معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان – بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

• معجم أوهام الحريري في درة الغواص، د. مجيد خير الله الزاملي، كنوز المعرفة – الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.

• معجم الشعراء، المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران ت ٣٨٤ هـ)، تح: د. ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٢ م.

• معجم تصحيح التصحيح، د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

• المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.

• مقامات الحريري، الحريري، مطبعة المعارف – بيروت، د.ط، ١٨٧٢م.

• مقامات بديع الزمان الهمذاني، الهمذاني (أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى ت ٣٩٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، د.ط، ١٩٢٣م.

• الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر ت ٣٧٠هـ)، تح: د.عبد الله حمد محارب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

• نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، التنوخي (أبو علي المحسن بن علي ت ٣٨٤هـ)، تح: عبود الشالجي، دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

• نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، ابن سعيد الأندلسي (أبو الحسن علي بن موسى ت٦٥٨هـ)، تح: د.نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى – عمان– الأردن، د.ط، د.ت.

• نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني، مطبعة وزنكوغراف طباره – بيروت، د.ط، ١٩٢٧م.

• النغم الشجي في أغلاط الشيخ اليازجي (مخطوطة)، الأب أنستاس الكرملي، مكتب المخطوطات في المتحف العراقي – بغداد، رقم المخطوطة: ١٥٠٣.

• نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، التلمساني (أحمد بن محمد ت١٠٤١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د.ط، ١٩٦٨م.

• النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ت ٦٠٦هـ)، تح: ظاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.

• النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس بن ثابت ت ٢١٥هـ)، تح: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق – بيروت، ط١، ١٩٨١م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.